جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم اللغة العربية

رسالة ماجستير في اللغة والنحو

التعليل بالهروب في الدرس الصرفي

كتاب "شرح المفصّل" أنموذجًا

Explanation of Escape Arabic Morphology

A study Review of Sharh Al-Mofassal of Ibn Ya'ish

إعداد الطالبة: ريم يحيى علي حموري

الرقم الجامعي: 2014101041

إشراف الأستاذ الدكتور

عبد القادر مرعي بني بكر

الفصل الدراسي الثاني (2018م/2019م)

التعليل بالهروب في الدرس الصرفي

كتاب "شرح المفصّل" أنموذجًا

إعداد ريم يحيى علي حموري

بكالوريوس اللغة العربية وآدابها، 2013.

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة

والنحو في جامعة اليرموك _ اربـــد_الأردن

وافق عليها

أ.د عبد القادر مرعي بني بكر .... رئيساً ومشرفاً

استاذ دكتور في اللغة العربية وادابها، جامعة اليرموك

أ.د. يحيى عبابنة ....عضـواً

استاذ دكتور في اللغة العربية وادابها، جامعة اليرموك

أ.د. سعيد جبر أبو خضر ....عضواً

استاذ دكتور في اللغة العربية وادابها، جامعة آل البيت

تاريخ مناقشة الرسالة

2019/7/24م

الإهداء

إلى معلّمي الأول، وملهمي، إلى الذي غرس فيّ حبّ العلم، إلى من غادر الدنيا بعد أن زرع فيّ كلّ جميل أفتخر به—والدي الحبيب.

إلى من أحاطتني بدعائها في كلّ حين، إلى التي مهما كبرت ستبقى طفلتها، أطال الله في عمرها—أمّي الغالية.

إلى الكتف الثابت الذي أستند إليه طوال أيامي، إلى رفيق دربي الذي قاسمني عناء البحث والدراسة، وصبر عليّ شهوراً طوالاً كنت منشغلة فيها بالبحث والدراسة—زوجي محمد.

إلى نعمة ربي علي، إلى حبيبة قلبي، من أرى النور والمستقبل المشرق في عينيها—ريحانتي جود.

وإلى طفلي المنتظر... أهدي هذا العمل.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
قائمة المحتويات	د
الملخّص باللغة العربية	و
المقدّمة	1
مفهوم الهروب لغة واصطلاحاً.....	6
قائمة برموز الأصوات العربية	9
الفصل الأول	
التعليل بالهروب من الساكن إلى المتحرك	
المسألة الأولى: الهروب من البدء بالساكن.....	12
المسألة الثانية: الهروب من الساكن بنقل الحركة.....	17
المسألة الثالثة: الهروب من الساكن إلى القلقلة.....	23
الفصل الثاني	
التعليل بالهروب من الثقل إلى الخفة	
المسألة الأولى: الهروب من الثقل إلى الخفّة بالحذف.....	29
المسألة الثانية: الهروب من الثقل بالحذف والزيادة.....	35
المسألة الثالثة: الهروب من الثقل إلى الخفّة بالتقريب من التسكين.....	38
المسألة الرابعة: الهروب من الثقل إلى الخفّة بالمماثلة	39

المسألة الخامسة: الهروب من الثقل إلى الخفّة بالقلب..... 40

المسألة السادسة: الهروب من الثقل إلى الخفة بالتسكين..... 41

المسألة السابعة: الهروب من توالي الحركات المتماثلة..... 42

المسألة الثامنة: الهروب من توالي الأمثال عند النسبة..... 44

المسألة التاسعة: الهروب من توالي الأمثال بالفصل..... 49

المسألة العاشرة: الهروب من اللبس إلى أمن اللبس في النسب..... 50

المسألة الحادية عشرة: الهروب من اللبس إلى أمن اللبس في المركب العددي..... 51

المسألة الثانية عشرة: الهروب من اللبس إلى أمن اللبس في الفعل الماضي..... 52

المسألة الثالثة عشر: الهروب من اللبس إلى أمن اللبس في فعل الأمر..... 53

الفصل الثالث

التعليل بالهروب من التقاء الساكنين

المسألة الأولى: الهروب من التقاء الساكنين بالتحريك..... 56

المسألة الثانية: الهروب من التقاء الساكنين بالحذف والتحريك..... 65

المسألة الثالثة: الهروب من التقاء الساكنين بالهمز..... 68

المسألة الرابعة: الهروب من التقاء الساكنين بالحذف..... 70

الخاتمة..... 74

قائمة المصادر والمراجع..... 76

الملخص باللغة الإنجليزية..... 82

الملخّص باللغة العربية

الحموري، ريم يحيى. **التعليل بالهروب في الدرس الصرفي كتاب "شرح المفصّل" أنموذجًا**. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2019، (المشرف: الاستاذ الدكتور عبد القادر مرعي بني بكر).

يتناول هذا البحث بالدراسة التعليل بالهروب في الدرس الصرفي، في كتاب ابن يعيش النحوي، الموسوم بـ"شرح المفصّل"، دراسة صوتيّة صرفيّة؛ إذ لا تنفصل تفسيرات هذه الظاهرة الصرفيّة بحال من الأحوال عن التفسيرات الصوتيّة لها، بل إنّ معظم المسائل التي تتضمنها هذه الظاهرة تفسّر على أساس صوتي. حيث تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتهدف هذه الدراسة إلى ملاحظة أثر التعليل بالهروب في بناء الكلمة العربية، وذلك في جوانب لغوية مختلفة. ولمعرفة ذلك تتبعت الباحثة مفهوم الهروب عند القدماء والمحدثين، وغايته، ولاحظت الاختلاف في المصطلح الدالّ عليه، ثم عرضت لأثر الهروب في مسائل لغوية مختلفة، وبينت الباحثة ما قيل في هذه المسائل مما يتصل بموضوع التعليل بالهروب.

ومن هذه المسائل الهروب من الساكن إلى المتحرّك، كالبدء بالساكن، ونقل الحركة في كلمة "نحن"، والهروب من الساكن إلى القلقة التي هي ليست بالساكن وليست بالحركة، والهروب من الثقل إلى الخفّة، والهروب من الثقل بالحذف، كما في لام الأمر التي تلزم الفاعل المخاطب، أو بالحذف والزيادة كما في حذف الهمز ونون التوكيد الثقيلة، والهروب من التقاء الساكنين، كما في تاء التأنيث الساكنة، وفي أسماء الأفعال، والهروب من توالي الأمثال، وذلك بمخالفة الأمثال المتتابعة إمّا بالتحريك أو التسكين أو الحذف أو الفصل، والهروب في بعض الصيغ الصرفية الأخرى، وتوصلت الباحثة إلى نتائج في خاتمة الدراسة، أبرزها أن التعليل بالهروب في اللغة ظاهرة بحثها العديد من العلماء القدماء والمعاصرين، إلا أنه لم يتم وضع تعريف واضح لها _في

حدود اطّلاعي_ وقد اجتهدت الباحثة في وضع تعريف شامل لتلك الظاهرة. وأن التعليل بالهروب وسيلة تخلص من ما يمنع الفصاحة، فما يثقل من اللفظ نطقه يسعى الهروب الى خفته، وما يطول على اللفظ يختصره، وما يلتبس به يلجئ الى أمنه.

المقدمة:

الحمد لله الذي لا معبود سواه، الذي زيّن الإنسان بالعقل، وميّزه بالنطق، فسما بذلك عن سائر مخلوقاته، والصلاة والسلام على رسوله الكريم، الناطق بلسان عربيّ مبين، وبعد،

فهذا بحث يدرس جملة من المسائل الصرفيّة العربيّة، من حيث تفسيراتها الصوتيّة، عند القدماء والمحدثين، وهي لا شكّ مسائل صرفيّة بارزة في العربيّة، تناولها القدماء والمحدثون دراسةً وتحليلاً. وأجملوا فيها آراءهم تارة، وفصّلوها تارة أخرى.

أمّا الدراسة الحالية فقد اشتملت على معظم هذه المسائل، التي جاءت بين دفتي كتاب "شرح المفصل"؛ ولعلّ دراستها تضيف جديداً، أو توضّح فكرة، أو تلفت الأنظار إلى مسألة كانت غائبة عن الأذهان، وقد اختارت الباحثة المسائل الصرفية من كتاب "شرح المفصل"، لأن التغيّر فيها جرى تعليله بالهروب. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ المسائل التي أوردتها الباحثة في هذه الدراسة لا تذكر بالضرورة مصطلح "هروب" في كل مسألة، إنّما قد تحتوي المسائل على ما مضمونه الهروب، ومن الجدير بالذكر، أنّه لربما يتبادر إلى ذهن القارئ، أنّ مصطلح "الهروب" مرتبط بمعنى الخوف من وقوع حدث معيّن، وربما يوحي هذا المصطلح بنوع من الغرابة اللغوية، وذلك بالنظر إلى إطلاقه على القضايا اللغوية، لكن بعد النظر في هذه الظاهرة، تبيّن أنه لولا خشية المتكلم من وقوعه بالثقل النطقي، لما هرب منه للأخفّ الأسهل، ولولا صعوبة نطقه للساكنين المجتمعين، لما لجأ للتفرقة بينهما، وكذلك خشيته من الوقوع بالثقل الناتج عن توالي الأمثال، يهرب للفصل بينهما، أو للحذف، أو للتسكين، ومن هنا جاءت فكرة الدراسة الحالية. وإيمانا مني بجدوى هذه الدراسة وبأهميتها أقدمت على هذا العمل ليكون جزءا من الاجابة عن الأسئلة الآتية :

– ما الأسباب التي جعلت النحاة يطلقون مصطلح الهروب ويستخدمونه في تفسير المسائل المطروحة في كتبهم؟

– وما هي نقطة الوصل بين معنى مصطلح الهروب الضمني وبين التفسير الصوتي المبني على اسأس النظام المقطعي العربي للمسألة المدروسة؟

أما المنهج الذي اتبعته في هذا البحث ، فهو المنهج الوصفي التحليلي ، فقد تناولت هذه الدراسة المسألة من كتاب شرح المفصل ومن ثم تذكر آراء النحاة القدماء والمحدثين فيها ثم إبداء رأي الباحثة في المسالة كلما اهتدت لرأي يستحق أن يذكر ، فقد كانت المسألة الواحدة تحتوي على جانبين، الأول نظري يتم فيه عرض الآراء العلمية لكل من القدماء والمحدثين والثاني تطبيقي، مدعم بالتحليل المبني على أساس البنية المقطعية والتفسيرات الصوتية الحديثة وقد أفادت هذه الدارسة من مؤلفات علماء اللغة العربية القدماء، إذ كانت رؤيتهم في كل مسألة ذات فائدة عظيمة بحيث لا يمكن تجاهلها وقد واجهت الباحثة عدة صعوبات أثناء الدراسة نحو :

1. لم أجد في كتب علم المصطلح تعريفا لكلمة " هروب " فلذلك ارتأيت أن أصيغ تعريفا لهذا المصطلح اللغوي بعد إتمامي لهذا البحث .
2. استخدام بعض العلماء كسيبويه مجموعة من المصطلحات الدالة على معنى الهروب ضمنيا ككلمة كراهة أو كراهية أو استخفاف أو فرار من غير توضيح كاف للمسألة، وهذا شكّل عناء في جمع المسائل التي تقع ضمن هذا الباب.

وقامت الدراسة بالاعتماد على مجموعة من المصادر القديمة المهمة منها الكتاب لسيبويه ، والمقتضب للمبرد والاصول في النحو لابن السراج وسر صناعة الاعراب لأبن جني

وكتاب شرح المفصل ، وقد أعتمدت ايضا على بعض كتب القراءات القرائنية من مثل كتاب النشر في القراءات العشرلابن الجزري والمحتسب لابن جني.

أما المراجع الحديثة فكانت التركيز فيها على مؤلفات الاساتذة المتخصصين في مجال الصرف والاصوات منهم: ابراهيم انيس، وكمال بشر، ورمضان عبد التواب، وسمير ستيتيه، وفوزي الشايب، وعبد القادر مرعي، ويحيى عبابنة، إضافة إلى بعض الرسائل الجامعية ذات الصلة بمضمون الدراسة وجاءت هذه الدراسة في ثلاثة فصول، تضمن كل فصل منها مجموعة من المسائل التي علّل النحاة التغيّر فيها بالهروب.

وتناول الفصل الأوّل التعليل بالهروب من الساكن إلى المتحرّك، فقد أولى بعض علماء اللغة عناية خاصّة لبعض حالات الانتقال من الساكن إلى المتحرّك. وعرضت الباحثة في هذا الفصل لأهم المسائل التي وردت عند ابن يعيش في كتاب "شرح المفصل"، من مثل: قضية الابتداء بالساكن، والانتقال من الساكن إلى المتحرّك في "نحن"، وفيما كان أصله من ذوات الواو أو من ذوات الياء، وفيما يتعلّق بموضوع الانتقال من الساكن إلى القلقلة.

أمّا الفصل الثاني، فتناول التعليل بالهروب من الثقل إلى الخفّة وقد جرى التركيز فيه على المسائل التي تمّ الهروب فيها من الثقل بالحذف كما في الاسم الموصول "الذي"، وفي اسم الاستفهام "كيف"، وبالتسكين كما في "حيهل"، وما كان من أسماء الأفعال وغيرها، وقد تضمّن أيضاً بعض المسائل الرئيسية في قضية توالي المتماثلات، والهروب منها عن طريق: الحذف، والفصل، والتسكين، والإبدال أو القلب، ، وتناول أيضاً المسائل التي أوردها ابن يعيش في كتابه حول قضية التخلص من اللبس، من مثل: اللبس الواقع في النسبة ما بين المفرد والجمع، أو النسبة إلى المؤنّث والمذكّر.

واختص الفصل الثالث بالحديث عن التعليل بالهروب من التقاء الساكنين، فيكون هذا الهروب إمّا بالهمز، أو بتغيير الحركة للحرف الساكن الثاني، وإما بالحذف أيّ حذف واحد من الحرفين الساكنين.

وأما خاتمة البحث فقد اشتملت على أهم نتائج الدراسة أذكر لكم بعضها:

1. الهروب وسيلة لغوية من وسائل التخلص التي تهدف إلى استقامة النطق وسهولة التعبير.
2. لا يمكن اطلاق حكم قاطع بحق جواز الابتداء بالساكن، ومن خالف ذلك انما خالفه بالنظر الى الكلمة المبدوئه بساكن من حيث وقت قياس صوت الكلمة، ومن عارض من العلماء القدماء والمحدثين فكرة الابتداء بالساكن فقد نظروا الى نقطة الصفر الزمنية الحقيقية لبداية الكلام فالناطق يبدأ بتحريك عضلات جهاز النطق التي يحتاجها لنطق همزة الوصل مع الكسر، الى انه لا ينطقها فعلا، بل ينطق الصوت الساكن بعدها. فهؤلاء نظروا الى الكلمة من وقت بدء تهيئة الصدر بالنفس للنطق بها؛ إذ يبتدئ بصوت خفي مكسور قبل البدء بالكلام، وهو سلّم للكلام. وإن من قال من العلماء بجواز الإبتداء بالساكن فإنه نظر الكلمة من لحظة نطقها، وظهورها على شكل موجات صوتية مسموعة، أي منطوقة فكلا الطرفين على حق باعتبار الزمن المبدوء به الكلام. ولا يمكن انكار جهود كل منهما للوصول الى فهم واضح حول هذه القضية.
3. الهروب من نطق حروف القلقة من غير قلقة إلى نطقها مقلقلة مرده الى خشية الوقوع بالثقل إذ نطق الصوت مقلقلا يمثل اقتصاد لغويا يتمثل في توفير كبير في

زمن التردد، ذلك أن زمن تردد الصوت بلا قلقلة يزيد على زمن تردده مقلقلا من ثلاث اضعاف الى خمسة وثانيا الى توفير الجهد المبذول عند النطق بالحرف غير المقلقل فالقلقلة من شأنها تخفيف زمن التردد فالاصوات الوقفية تحتاج الى جهد يبذله الانسان عند النطق بها.

4. النحت طريقة من طرق التخلص من اللبس وهي طريقة ذكية وضعتها العربية لأسباب منها أمن اللبس في النسبة الى المركب المزجي او العددي.

وحقّ على الباحثة أن تنسب الفضل لأهله، فتتقدّم بخالص الشكر، وعظيم الامتنان، إلى الدكتور الفاضل عبد القادر مرعي بني بكر، المشرف على هذه الدراسة، لما بذله من جهد في رعايته لها، منذ أن كانت فكرة حتى خرجت إلى حيّز الوجود على هذه الصورة. وتشكره الباحثة أيضاً على أنه أتاح لها حرية الرأي، والنقاش الموضوعي الجادّ، فيما يتعلّق بآراء الآخرين، فكان نعم المشرف والأب الحاني، فجزاه الله عنها خير الجزاء، والشكر موصول كذلك إلى لجنة المناقشة:

1. الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة
2. الدكتور سعيد جبر أبو خضر

على ما تنتظره منهم من تصويبات وتقويمات، واعدةً إياهم أن تأخذ بجميع ملاحظاتهم واقتراحاتهم. وقبل الختام تآمل الباحثة أن يكون هذا العمل نافعا لمن أراد الدراسة في هذا المجال ويشكل إسهام معرفيا جديدا له.

مفهوم الهروب لغة واصطلاحاً

معنى الهروب لغةً هو: من هرب: أي فرّ، ورد في العين الهرب يعني الفرار والمهرب موضع الهرب والفزع الهارب[1]، والهرب: الفرار، وقد هرب وهرّبه غيره تهريباً[2].

أمّا معنى الهروب اصطلاحاً فهو إحداث تغيير أو أكثر في أحد أصوات الكلمة الواحدة، أو في حركاتها، وهذا التغيير يتمّ إمّا بالحذف، أو الاستبدال، أو الزيادة، وهو ما يؤدي إلى تغير في البناء المقطعي للكلمة، بشرط ألّا تفقد الكلمة أصالتها، وأن تحتفظ بدلالتها، والهروب في اللغة يحدث لأهداف متّفق عليها ضمنياً في البيئة اللغوية التي تقتضي ذلك التغيّر، وهي كالسهولة، والسرعة، والاختصار، والخفّة، أو المبالغة، وما إلى ذلك.

وقد عني علماء اللغة والنحو بظاهرة الهروب في اللغة، وتتبعوا تلك الظاهرة ووضعوا فيها الكثير من المؤلفات، مع وجود اختلاف في اختيار المصطلحات التي تعبّر عن تلك الظاهرة، فهي عند سيبويه مجموعة كبيرة من المسائل يجيز في بعضها الهروب ولا يفعل في بعضها الآخر، وهو، في الوقت نفسه، لا يستعمل مصطلح الهروب مطلقا، إنما يوضح أسباب ما يجيزه أو ما يرفضه من هذه الظاهرة، إلّا أنه استخدم ما يعبّر عن الهروب، كالفرار[3]، أو ما يكون ضمن دلالة الهروب مثل: كراهة، أو كراهية، وقد ورد مصطلح الهروب عند ابن يعيش في شرحه للمفصّل في مواطن عدة يقول فيها كلمة هروب أو هرباً، وعدولاً، أو استخفافاً من مثل "هرباً من التضعيف، وهرباً من الثقل، وهرباً من توالي الكسرات، عدولاً إلى الأخفّ الأوجز،

(1) أي ماله هارب ولا قارب أي صادر عن الماء ولا وارد أي لا شيء له. أنظر احمد بن فارس، مقايس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر،1399هـ، ج6، ص49.

[2] الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربيّة، ص355.

(3) سيبويه، الكتاب، ج3، ص587، ج4، ص428،

واستخفافاً"[1]. ووردت عند بعض النحاة الآخرين كالمبرّد وابن جنّي بمواطن عدّة، منها قول ابن جني: "فلم يبق إلا حذف الهمزة أو حركتها فلم يجز حذفها؛ لأن ذلك كان يؤدي إلى ما منه هُرِب وهو الابتداء بالساكن"[2]. وقال المبرّد: "وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِك لِأَن الْوَاو وَالْفَاء لَا ينفصلان لِأَنَّهُ لَا بِحرف وَاحِد فصارتا بِمَنْزِلَة مَا هُوَ فِي الْكَلِمَة فأسكنت اللَّام هربا من الكسرة كَقَوْلِك فِي علم علْم وَفِي فَخذ فخْذ"[3]، وقال أيضاً في ما يرادف مفردة الهروب، ألا وهو الفرار إذ قال: "وَتقول يَا للرِّجَال وللنساء تكسر اللَّام فِي النِّسَاء لِأَنَّك إِنَّمَا فتحتها فِي الأول فرارا من اللّبْس"[4]، واستخدم الأستراباذي مصطلح "خوفاً" للدلالة على الهروب: "إنما قبلت الهمزة إلى موضع الياء خوفاً من اجتماع همزتين"[5].

والتخلّص لغة: خلص الشيء بالفتح يخلص خلوصاً، أي صار خالصاً، وخلص إليه الشيء: وصل، وخلصته من كذا تخليصاً، أي نجّيته فتخلّص.[6]

والتخلّص هو الانفكاك من الشيء، وخلص الشيء، اذا كان قد نشب ثمّ نجا وسلم، وهو براعة التخلص وحسن التخلّص، وتخليص الألفاظ والمعاني يأتي بمعنى التنجية من كل منشب، تقول: خلّصته من كذا تخليصاً أي نجّيته[7].

---

(1) انظر ابن يعيش، شرح المفصّل، تحقيق احمد السيد احمد، دار العلوم، جامعة القاهرة، المكتبة التوفيقية، (ج1، ص292) و(ج3، ص272) و(ج05، ص295) و(ج2، ص319) و(ج5، ص424) و(ج5، ص563).

(2) انظر ابن جني، المنصف، دار إحياء التراث، ط1، 1373هـ، ج1، ص54.

(3) انظر المبرّد، المقتضب، محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ج2، ص133.

(4) انظر السابق، ج4، ص255.

(5) انظر الرضيّ الأستراباذي، شرح الشافية، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف و محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1395هـ، ج1، ص259.

[6] الجوهري، أبي نصر إسماعيل، تاج اللغة وصحاح العربيّة، تح إيميل بديع يعقوب ومحمد نبيل طريفي، ج3، دار الكتب العلميّة، بيروت، ص238.

[7] مطلوب، أحمد، معجم المصطلحات البلاغيّة وتطورها، الدار العربيّة للموسوعات، ط1، 1427هـ، ج2، ص110-111، بتصرّف.

والعدول: من عدل، والعدل خلاف الجور، يقال عدل عليه في القضيّة فهو عادل، ورجل عدل، أي: رضا ومقنع في الشهادة، وهو في الأصل مصدر، قوم عدل وعدول أيضاً وهو جمع عدل[1]

[1] الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربيّة، ص23- ص24، بتصرف.

قائمة برموز الأصوات العربية[1]

الهمزة (ء)	،	غ	ġ
ب	B	ف	f
ت	t	ق	q̇
ث	ṯ	ك	k
ج	dž	ل	l
ح	ḥ	م	m
خ	h̲	ن	n
د	d	ه	h
ذ	d̲	و	w
ر	r	ي	y
ز	z	فتحة قصيرة	a
س	S	ضمة قصيرة	u
ش	Ś	كسرة قصيرة	i
ص	Ṣ		
ض	ḍ		
ط	ṭ		
ظ	ḍ̲		
ع	‘		

ملاحظة: الحركات الطويلة يرمز لها بخط (–) فوقرمز الحركة القصيرة.والصوامت الطويلة (المشددة) يرمز إليها بتكرير رمز الصامت[2].

[1] الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتيّة في بناء الكلمة العربيّة، عالم الكتب الحديث، الأردن، اربد، 1425هـ، 2004م، ط1، ص7.
[2] الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتيّة في بناء الكلمة العربيّة، ص8.

الفصل الأول

التعليل بالهروب من الساكن إلى المتحرك

تنبّه اللغويون والنحاة قديماً إلى حالتين لا ثالثة لهما للصوامت، وهما: الصامت الذي تتبعه الحركة، والصامت الساكن الذي لا تتبعه أية حركة، كما تنبّهوا للأهمية التي ينطوي عليها نظام ترتيب الصوامت في الكلمة الواحدة، والذي بدوره يؤثر في نظام تتابع الكلمات التي تتشكل منها الجملة العربية. كذلك أولى بعض علماء اللغة عناية خاصة لدراسة بعض حالات الانتقال من الساكن إلى المتحرك، أو العكس، وهي حالات تركت أثراً ملحوظاً في تغيير سمات بعض الكلمات العربية، لا سيما من الناحية الصوتية، وأولى بعضهم عناية خاصّة لمفهوم تسكين المتحرّك في أواخر الكلم، وخاصّة لمن يهتمّ بالقراءات القرآنيّة. ومن العلماء من شجّع فكرة تسكين أواخر الكلم ومنهم لم يشجّع، بدليل تأثير الحركة الكبير على الإعراب، وبحجة أنها تفرّق بين المعاني. إزاء ذلك يبحث هذا الفصل في العلاقة بين الجانبين النحوي والصوتي لكل من الحركة والتسكين والانتقال بينهما في المسائل التي وردت عند ابن يعيش في "شرح المفصل"، ثمّ الكشف عن الهروب الذي وقع في هذه المسائل وتحليلها صوتيّا، إذ يتم التوصّل إلى نتائج تظهر من خلال التفصيل في المسائل المطروحة في هذا الفصل.

وينبغي بداية تحديد مفهوم كل من السّاكن والمتحرّك كما ورد في المعاجم اللغويّة، فسكن الشيء يسكن سكوناً إذا ذهبت حركته، وأسكنه هو وسكّنه غيره تسكينا، وكلّ شيء هدأ سكن

كالحر والبرد والريح ونحوه، وأسكنه الفقر قلّل حركته[1]، وقال تعالى في سورة الأنعام: "وجعل اللّيل سكنا"[2] أيّ تسكن به الحركات[3].

أمّا الحركة فهي تشكّل الضدّ على التمام من مفهوم السكون، جاء في لسان العرب: "الحركة: ضِدّ السُّكون، حَرُك يحْرُك حَرَكةً وحَرْكاً وحرَّكه فتحرَّك"[4] وإنّ كلّ شيء أزلته عن موقعه فقد حرّكته.

أمّا المعنى الاصطلاحي لكلّ من الساكن والمتحرّك، فجاء عند ابن جنّي في قوله: "اعلم أنّ الحروف في الحركة والسكون على ضربين: ساكن ومتحرّك، فالسّاكن ما أمكن تحميله الحركات الثلاث نحو كاف بكر وميم عمرو، والمتحرّك هو الذي لا يمكن تحميله أكثر من حركته، لأنّ الحركة التي هي فيه قد استغنى بكونها فيه عن اجتلابها له وذلك نحو ميم عمر"[5].

وقال سيبويه: "زعم الخليل أنّ الفتحة والكسرة والضمّة زوائد وهنّ يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلّم به، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه"[6]، و قد استخدم سيبويه لفظ حي ليدلّ به على المتحرّك، ولفظ ميّت ليدلّ به على السّاكن، عندما تحدّث عن النسبة إلى الممدود أنّه لا يحذف منه شيء، قال: "وذلك أنّ آخر الاسم لمّا تحرّك وكان حيّاً يدخله الجرّ والنصب صار

(1) الفيروز أبادي، القاموس المحيط، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ج1، ص1206.

(2) سورة الأنعام، 96.

(3) ابن دريد، جمهرة اللغة، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987م، ج2، ص856 مادّة "سكن".

(4) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ، ج10، ص410.

(5) ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ، 2000م، ج1، ص،42.

(6) انظر سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ، 1988م، ج4، ص241.

بمنزلة سلامان وزعفران ...، وإنّما جروا على حذف الألف لأنها ميّتة لا يدخلها جرّ ولا رفع ولا نصب، فحذفوها كما حذفوا ياء ربيعة وحنيفة ...."[1]

إنّ إشارات سيبويه حول مفهوم الساكن هي من الأهميّة بمكان، فهي تساعدنا في تحديد مفهوم دقيق للساكن والمتحّرك، ولا بدّ من الإحاطة به فهل الساكن يمثّل الحرف الصحيح أم يدلّ على أصوات المدّ واللين؟ وهذا يساعد في التحليل الصوتي للكلمات وطرق التخلص من اجتماع الساكنين.

وفيما يلي توضيح للمسائل التي تطرقت إلى الهروب من الساكن إلى المتحرّك ومن المتحرّك إلى الساكن، والتي تضمنها كتاب "شرح المفصل":

المسألة الأولى: الهروب من البدء بالساكن

قال ابن يعيش: "واعلم أن أصحابنا يقولون إن الابتداء بالساكن لا يكون من كلام العرب وقد أحاله بعضهم ومنع من تصوره ولا شبهة في الإمكان ألا ترى أنه يجوز الابتداء بالساكن إذا كان مدغماً نحو ثّاقلتم تّخذتم في تثاقلتم واتخذتم ويؤيد ذلك من لغة العرب أنهم لم يخففوا الهمزة إذا وقعت أولا بأي حركة تحركت نحو أحمد وإبراهيم"[2]

أشار ابن يعيش في هذه المسألة إلى جواز الابتداء بالساكن في حالات خاصّة، كما في ثّاقلتم وتّخذتم، وقد قال سيبويه بعدم جواز الابتداء بالساكن ووافقه المبرّد في رأيه، معلّلين ذلك بأن الهمزة إذا كانت محققة فلا تبتدئ بحرف قد أوهنته لأنه بمنزلة الساكن[3]، ولأنّ العرب إذا

(1) سيبويه، الكتاب، ج3، ص355-356.

(2) موفق الدين ابن يعيش، شرح المفصّل، تحقيق وشرح أحمد السيد أحمد، مراجعة إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، مصر، القاهرة، مج2، ص18.

(3) سيبويه، الكتاب، ج3، ص545.

أرادت الابتداء بساكن جاءت بألف الوصل نحو اضْرِب واقْتُل، وأنّ ألف الوصل لا تدخل على شيء متحرّك ولا نصيب لها في الكلام، إنما تدخل ليوصل بها إلى الساكن الذي بعدها لأنك لا تقدر أن تبتدئ بساكن فإن كان قبلها كلام سقطت[1].

ووافقهما ابن السرّاج وابن جني، فجاء في الأصول: "الألف لا تزاد أولاً وذلك محال لأنها لا تكون إلّا ساكنة ولا يجوز الابتداء بساكن"[2]. وتأتي في الابتداء وتحذف في الوصل لأنه انما جيء بها توصلا إلى النطق بالساكن[3]، فالعربية لا تبدأ بساكن ولا تقف على متحرّك.

ومن ناحيّة مقطعيّة فإنّ ما يبدأ من المقاطع بساكن يكون مرفوضاً في العربيّة وقد فسّر ذلك العديد من العلماء المحدثين مثل دانيال جونز وبروكلمان وغيرهما، قال بروكلمان: "لا يمكن بحسب قوانين المقاطع في اللغات السامية أن يلتقي صوتان صامتان في أول الكلمة، ولذلك فإنه إذا وجد مثل هذين الصوتين في صيغة ما نشأت حركة جديدة، قبل الصوت الأول، ونادراً بعده، وكونت معه مقطعاً مستقلّاً"[4].

فالابتداء بالساكن كما قال النحاة، خروج على الخصائص المقطعيّة للبنيّة العربيّة، لما سينشأ عنه اتصال صامتين في مقطع واحد في بداية الكلمة، وتفادياً لذلك تلجأ العربيّة إلى الإتيان بهمزة وصل؛ فصيغة الأمر من الفعل "ضَرَبَ" يجب أن تكون "ضْرِب" بتسكين الأول "drib"، لكنّها تصبح بعد زيادة ألف الوصل "اضرب" "idrib"[5].

---

(1) المبرّد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، ج1، ص32-33.

(2) ابن السرّاج، أبو بكر محمد ين السري النحوي، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ج3، ص233.

(3) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، ج1، ص29.

(4) بروكلمان، كارل، فقه اللغات السامية، ترجمة رمضان عبد التواب، الرياض، 1977، ص73.

(5) انظر الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتيّة في بناء الكلمة العربيّة، عالم الكتب الحديث، الأردن، اربد، 1425هـ، 2004م، ط1، ص104.

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى رأي الدكتور لسمير استيتيّة فيما يتعلق بمسألة البدء بالساكن، ردّ فيه قول الباحثين المحدثين ممّن نادى بالبدء بالصامت الساكن الذي لا بدّ منه في بداية المقطع العربيّ، بأنّ همزة الوصل التي تبدأ بها العربية في بداية فعل الأمر "اضرب، واسمع، واذهب" ما هي إلّا حركة وهي ليست بصامت، وهي تختلف عن همزة القطع التي لا تعدّ صامتاً أيضاً، وتكون عملية انتاجها بالتقاء الوترين الصوتيين التقاءً تامّاً، وهذا الالتقاء يغلق الطريق أمام تيّار الهواء، فيتوقّف عن المسير مدّة التقائهما، فلا يحدث هذا عند نطق همزة الوصل التي تعتبر حركة خالصة[1]، إذ وصفها سيبويه فقال في كتابه: "فلم تصل إلى أن تبتدئ بساكن، فقدمت الزيادة متحركة لتصل إلى التكلم والزيادة ههنا الألف الموصولة، وأكثر ما تكون في الأفعال، فتكون في الأمر من باب فعل يفعل ما لم يتحرك ما بعدها، وذلك قولك: اضْرب، اقْتُل، اسْمع، اذْهب، لأنهم جعلوا هذا في موضع يسكن أوله فيما بنوا من الكلام. وتكون في انفعلت وافعللت وافتعلت، وهذه الثلاثة على زنةٍ واحدةٍ ومثالٍ واحد، والألف تلزمهن في فعل وفعلت والأمر، لأنهم جعلوه يسكن أوله ههنا فيما بنوا من الكلام، وذلك انْطلق، واحْتبس، واحْمرَرت، وهذا النحو"[2].

وقد وضّح ابن يعيش سبب تسمية همزة الوصل بهذا الاسم بأنّها تسقط في الدرج، فتصل ما قبلها بما بعدها، وسميت وصلاً لأنه يوصل بها إلى النطق بالساكن[3]، ووضّح ذلك بقوله: "فإن كان الثالث من الاسم الذي فيه همزة الوصل مضموماً ضمّاً لازماً ضممت الهمزة نحو اقتل واخرج"[4]، إذ يرى سمير استيتية أنّ ابن يعيش قد ظنّ أنّ همزة الوصل تصبح همزة قطع عند

(1) استيتية، الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقيّة وفيزيائية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003م، ص317.

(2) سيبويه، الكتاب، ج4، ص144-145.

(3) ابن يعيش، شرح المفصّل، مج4-ج9، ص288.

(4) ابن يعيش، شرح المفصّل، مج4-ج9، ص288.

عدم الوصل، واستدلّ على ذلك بقول ابن يعيش: "إنّ هذه الهمزات إنّما جيء بها وصلة الابتداء بالساكن، إذ كان الابتداء بالساكن مما ليس في الوسع فإذا تقدّمها كلام سقطت الهمزة من اللفظ؛ لأن الكلام المتقدم قد أغنى فلا يقال الاسم بإثبات الهمزة لعدم الحاجة إليها لأنّ الداعي إلى الإتيان بها ما زال وهو الابتداء بالساكن"[1]، وأضاف استيتيه إلى استنتاجه من خلال ما ذكره ابن يعيش أنّ همزة الوصل لا تضم ولا تكسر، بخلاف ما جاء به ابن يعيش في إشارة إلى أن حكم همزة الوصل أن تكون مكسورة[2]، وتابع استيتية ردّاً على ما قاله ابن يعيش حول همزة الوصل وأنّها تضمّ إذا كان الثالث من الكلمة مضموماً[3]، إذ قال: "فالهمزة التي للوصل هي نفسها ضمّة أو كسرة، فالضمة لا تضم، والكسرة لا تكسر، ومثل ذلك قوله تعالى: "فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ ۖ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ""[4] فكسرت التاء في قالت. ويتابع رأيه بأن هذه القراءة هي الشائعة إلا في قراءة واحدة وهي قراءة ورش فقد ضمّ التاء. وقد أثبت عدم صحّة ما جاء به ابن يعيش حين أقرّ ابن يعيش بأن تكون همزة الوصل مكسورة أو مضمومة، فقال: "... فكأنّهم وهم يثبتون لها بالضم أو الكسر، يثبتون صامتاً غير موجود"[5] وهذا مبدأ الخطأ في فهم ابن يعيش وغيره من النحاة لهذه النقطة رغم أنّهم استدلّوا على بداية الفهم الصحيح للمسألة حين قالوا: "إنّ همزة الوصل يتوصّل بها إلى نطق

(1) ابن يعيش، شرح المفصّل، مج4-ج9، ص290.
(2) انظر استيتية، الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، ص318.
(3) انظر ابن يعيش، شرح المفصّل، مج4-ج9، ص288.
(4) سورة يوسف، 31.
(5) استيتية، الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، ص319.

الساكن"[1]. وخلاصة ما جاء به استيتية يرمي إلى أنه يصح في العربيّة أن تبدأ بساكن، وإنّ صحّ ذلك فقد صحّ القول بأنّ بعض المقاطع العربية يمكن أن تبدأ بحركة وهي كما يأتي:

1. (ح ص): يمثّل هذا المقطع بداية المقاطع في كل من اكتب uk/tub، اسمع (is/ma')، انكسار in/ki/saar.
2. (ح ص ص): يمثّل المقطع في كلمة اسم ism في حال الوقف.
3. (ح ح) يمثّل هذا المقطع الأوّل في كلمة ايتِ ii/ti[2].

وعند تأمّل وجهة نظر كل من الطرفين، (العلماء القدماء والمحدثين)، نجد أن كليهما قد يكون محقّاً من ناحيته، ذلك لو نظرنا إلى القضية من منظور أوسع من مجرّد التأييد أو مجرّد المعارضة. فلو استطعنا أن ننظر إلى الكلمة المبدوءة بساكن، من حيث وقت قياس صوت الكلمة، فإنّ من أنكر من العلماء القدماء أو المحدثين فكرة الابتداء بالساكن، فهم فعليّاً ينظرون إلى نقطة الصفر الزمنيّة الحقيقيّة لبداية الكلام، وهي أنّ الإنسان حين ينوي التلفّظ بكلمة مثل كلمة "اثّاقلتم" الفصحى أو كلمة "نجود" العاميّة، هو فعليّا يقوم بتحريك عضلات جهاز النطق التي يحتاجها لنطق همزة الوصل مع الكسرة، إلا أنه لا ينطقها فعلاً، بل ينطق الصوت الساكن بعدها، فأولئك نظروا إلى الكلمة من وقت بدء تهيئة الصدر بالنفس للنطق بها، وهذا صحيح ومنطقيّ، ولنا أن نجرّب ذلك، ونلاحظ تهيئة الصدر وأعضاء النطق للنطق بالكلمة، فنحن نبدأ بصوت خفيّ مكسور قبل البدء بالكلام، الذي يمثل السلّم للكلام.

(1) انظر ابن يعيش، شرح المفصّل، مج4-ج9، ص290؛ الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، ص319.

(2) استيتيّة، الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، ص328.

وأمّا من قال بجواز الابتداء بالساكن، فإنّه قد نظر إلى الكلمة من لحظة نطق الكلمة وظهورها على شكل موجات صوتية مسموعة، أي منطوقة ظاهرة للأسماع. وكل من الرأيين يشكّل، كما يبدو، اتجاهاً صحيحاً باعتبار الزمن المبدوء به الكلام، فكلاهما على حق ولا يمكن إنكار جهود كل منهما في الوصول إلى فهم واضح حول المسألة.

المسألة الثانية: الهروب من الساكن بنقل الحركة

1- قال ابن يعيش: "وأمّا نحن فللمتكلّم إذا كان معه غيره يستوي فيه المذكّر والمؤنّث والتثنية والجمع فتقول نحن خارجان ونحن خارجون وإنّما استوى فيه لفظ التثنية والجمع لما تقدم لأنها هنا ليست على منهاج غيرها من الأسماء الظاهرة، لأنه لم يرد ضمّ متكلّم إلى متكلّم كما كان التثنية ضم اسم إلى اسم... فالمتكلم فيها يتكلّم عن نفسه وغيره، فكما قال الزجّاج بأن حركة النون لالتقاء الساكنين (الضمة)، وقد خصّت الضمة لوجوه عديدة منها أن الصيغة تدل على جمع والواو علامة من علامة الجمع مثل قاموا والزيدون ولأن الضمّة من جنس الواو حرّكت بأقرب الحركات لها وهي من جنسها... وفي قول أبي العباس بن المبرّد أنها شبّهت بقبل وبعد، ومنها أنّ هذا الضمير مرفوع الموضع فحرّك بحركة المرفوع وهذا قول أبي الحسن الأخفش الصغير. وفي رأي قطرب أنّها بنيت على الضم لأن أصلها نحن بضم العين ثم نقلت الضمة إلى اللام التي هي النون، وما دعاه إلى هذا الرأي أنه رآهم يقفون على الضمير نحن بنقل الضمة إلى الساكن قبله فيقولون نحُن، كما في بكُر. وأسكنها تخفيفاً كما يقولون في عضُد عضْد، وكره الساكنين فنقل حركته إلى الساكن قبله كما قالوا: "يَرُدُّ"، و"يَفِرُّ"، و"يَعَضُّ"، لمّا أسكنوا للادغام، نقلوا

حركتَه إلى الساكن قبله، وهذا لا يستقيم لأنّ النقل من عَوارِض الوقف، فلا يُجعَل أصلاً يُبنَى عليه حُكْمٌ[1].

وقد وافق ابن يعيش ما قاله سيبويه وابن السرّاج، إذ اشتركا في الرأي ذاته بأن "عضُد" تسكّن لتصبح "عضْد" هرباً من الثقل إلى الخفّة[2].

ففي الأصل كانت "nahnu" فنقلت الضمة إلى الساكن قبلها لتصبح "naḥun" قياساً على لفظ اسم العلم "bakur". ثمّ سكّنت تخفيفاً لتصبح "naḥn"، وهنا تمّ نقل حركته للساكن قبله الثاني كما جاء في "يرد" عندما أسكنوا للإدغام وهذا لا يجوز لأن النقل من عوارض الوقف.

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّه وبالرغم من أنّ اللغة العربية تجمع بين صامتين في آخر الكلمة في حال الوقف، فإنّ بعض العرب كان ينفر من ذلك، وهم من عرفت عنهم ظاهرة الوقف بالنقل؛ جاء في "لسان العرب": "فَنَقَلَ الْحَرَكَةَ لِلْوَقْفِ كَمَا حَكَاهُ سِيبَوَيْهِ مِنْ قَوْلِهِمْ: هذا البَكُرْ ومن البكرْ"[3] فيقولون بدلاً من هذا بكْر، هذا بكُر. وبدلاً من سلّمت على بكْر ورأيت بكْراً، سلّمت على بكِر ورأيت بكِر. ففي حالة الرفع كانت السكون تصبح ضمّة، وفي حالتي النصب والجر تصبح كسرة. ومما يدلّ على ذلك قول سيبويه: "وقالوا: رأيت العكِم، فلم يفتحوا الكاف كما لم يفتحوا كاف البكر"[4].

(1) ابن يعيش، شرح المفصّل، مج2-ج3، ص34-35.
(2) انظر سيبويه، ج4، ص193؛ ابن السرّاج، الأصول في النحو، ج2، ص365.
(3) ابن منظور، لسان العرب، ج5، ص266.
(4) سيبويه، الكتاب، ج4، ص174.

ومن ناحية مقطعيّة، فإنّ ما يحدث في هذه الكلمات مثل نحُن وبكُر، هو هروب من تشكّل المقطع الطويل؛ فالضمير "نحْن" (naḥn)، يتشكّل من (ص ح ص ص)، إلى مقطع صوتي قصير "نحُن) (naḥun) يتشكّل من (ص ح/ ص ح ص) وذلك أسهل على النطق.

من هنا يمكن القول أنّ عمليّة الهروب، من السّاكن إلى المتحرّك، بنقل الحركة، ليست ظاهرة عامّة في كلّ البيئات اللغويّة العربيّة، فهناك من لا يجد مشكلة في الوقف على ساكنين، متتابعين، بينما يتمّ الهروب من ذلك في بيئات أخرى عن طريق نقل الحركة.

2- قال ابن يعيش في ما كان أصله من ذوات الواو أو من ذوات الياء: "الأصل في كل كلمة تبنى على حركة، أن تقرّ على حركتها من غير تغيير ولا تزال عن حركتها التي بنيت عليها فأمّا فعلت مما عينه واو أو ياء فإنه في الأصل فعل نحو قام وباع فإذا اتّصل به تاء المتكلم أو المخاطب ونحوهما ... فإنّك تنقل ما كان من ذوات الواو إلى فَعَلْتُ وما كان من ذوات الياء إلى فَعِلْت"[1].

يناقش ابن يعيش مسألة انتقال الحركة من حرف العلّة إلى الساكن الصحيح قبله، وهو ما يسمّيه العلماء القدامى الإعلال بالنقل، فيعلّلون ذلك بالهرب من السكون بنقل الحركة إليه.

حيث قال ابن مالك في ألفيته:

لساكنٍ صَحَّ انقُل التحريك من*ذي لينٍ آتٍ عين فعلٍ كأبِن[2].

فإذا كان عين الكلمة حرفاً من حروف العلّة الواو أو الياء وقبلهما ساكن صحيح، نقلنا حركة العين إليه؛ لاستثقالها على حرف العلّة.

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصّل، مج4-ج10، ص424.

(2) ابن مالك، ألفية ابن مالك، دار التعاون، ج1، ص78.

وفي نظر المحدثين أنّ ما تتعرض له أصوات العلّة من تغييرات بحلول بعضها محل بعض، هو ما يسمونه الإعلال بالقلب، وبسقوط أصوات العلّة بكاملها، فيسمونه الإعلال بالحذف، أو بسقوط بعض عناصر صوت العلّة، وهو ما يسمونه الإعلال بالنقل أو التسكين[1].

فإذا عاين القارئ مجموعة التعريفات التي أوردها العلماء القدامى لمصطلح الإعلال بالنقل في كتب النحو، وجد التشابه سمةً بارزةً تميّزها؛ فلم يفسّر واحد منهم ما يحدث في الكلمة المعلّة بالنقل تفسيراً مغايراً للآخر، ولم يتطرقوا لتحليل هذه الكلمة تحليلاً صوتياً، ربما لأن ملاحظتهم لما يحدث كانت ظاهريةً، أيّ بملاحظة الشكل الكتابي للكلمة فقط، ويجد مسائل هذا الموضوع مختصّة بالفعل الأجوف، مجرداً أو مزيداً، معتلّاً بالواو أو بالياء، وما يراد الاشتقاق منه كاسم الفاعل واسم المفعول، أو وزن إفعال واستفعال، دون تفصيل في المسألة؛ فمثلاً كان تفسيرهم للفعل المضارع "يقوم": أنّ الأصل فيها"يقْومُ"؛ فقد نقلت حركة حرف العلّة إلى الساكن الصحيح قبله "قْ"، هذا إن كانت حركة الحرف المنقولة من جنس الحرف المعتلّ، وتفسير ذلك صوتيّاً مختلف، كالآتي:

(Yaqwumu) > (yaqumu) > (yaquumu)

wu > u > uu

فما حدث هو إسقاط للواو وليس نقلاً لحركتها، ومن ثمّ مطل الحركة القصيرة لتصبح حركة طويلة.

وكذلك في الفعل المضارع "يبْيِع" الذي على وزن يفعِل، فقد فسّر القدامى هذا الإعلال بنقل حركة الياء (الكسرة) إلى الساكن الصحيح قبلها (ب) لتصبح بشكلها المستخدم يبيِع.

---

(1) المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، عبدالصبور شاهين، حقوق الطبع1980م، مؤسسة الرسالة للنشر، بيروت ص167.

أمّا الأصل في هذا الإعلال كما قال المحدثون هو سقوط حرف الياء، فتبقى الكسرة—وهو تركيب تكرهه اللغة العربيّة—لأن فيه اختلالا لإيقاع الكلمة، فيعوّض بالياء حركة الكسرة، فتطول الحركة، ويصحّ إيقاع الكلمة بعدها:

yabyi'u > yabi'u > yabii'

yi > i > ii

فالتحليل الصوتي للكلمة جعلها أكثر وضوحاً، من حيث بيان موقع الحركة الممطولة بعد حذف حرفها.

والعلّة من التغيّر الذي يطرأ على مثل هذه الكلمات اجتماع حركات الصيغة فيها بالإضافة لحركات الأصل، فيصبح تضارباً بين الأصوات المختلفة، لذا كان لعلماء الأصوات المحدثين رأي مختلف عن رأي سابقيهم[1].

أمّا ما يحدث لبنية الكلمة عند اشتقاق اسم الفاعل من الفعل الأجوف "أقام مُقْوِم فمقيم" فهو كالآتي:

muqwim > muqim > muqiim

Wi > i > ii

قد حذف حرف الواو المكسور وبقيت حركته ثمّ مطلت لتصبح كسرة طويلة.

واسم المفعول كذلك إذ يختلف عن اسم الفاعل المشتقّ من الأجوف "أقام" بالفتحة بدل الكسرة:

muqwam > muqam > muqaam

Wa > a > aa

(1) عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي، ص198.

فقد حدث إسقاط لحرف الواو، وعوّض عنه بحركة الفتح لتتحول الفتحة القصيرة لفتحة طويلة وهي الألف.

وفي اسم المفعول من "قال" و"باع"، قال الصرفيون إن أصلهما "مقْوول" و"مبيوع"، حذفت في مقوول الواو الثانية وفي مبيوع الواو، ولكن خالف المحدثون القدماءَ في تحليلهم للأصل والفرع في مثل هذه الحالة؛ فقال المحدثون إنّ التي حذفت هي واو صيغة مفعول لا عين الكلمة، فأمّا مقوول فتبقى كما هي، وأمّا مبيوع فتقلب الضمة الطويلة كسرة طويلة تحقيقاً للمغايرة بين واويّ الأصل و يائيه فيقال مبيع[1].

إنّ ما يحدث في الحقيقة للكلمة المعلّة بالنقل ليس نقلاً لحركة المعتلّ إلى الساكن الصحيح قبله، ولا قلب الحركة لحركة مجانسة إن كانت الحركة المنقولة ليست من جنس الحرف المنقول إليه، إنّما هو إسقاط لحرف العلّة، ومطل للحركة كما وضحت سابقاً.

وقد علّل شاهين أنّ ما يحدث للإعلال بالنقل، هو نتيجة كره اللغة لتتابع أصوات اللين[2] في صورة ثنائية فكان إسقاط حرف العلّة هروباً من ثنائية ثقيلة إلى حركة موحّدة لتصبح حركة طويلة[3].

وأضاف شاهين توضيحاً لما يحدث من الناحية المقطعيّة بأن المقطع العربيّ يتكون في حالة الحركة الثنائية من حركات فقط، وهذا لا يتفق مع خصائص النسيج المقطعيّ للغة، فإسقاط

(1) عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي، ص200.
(2) أصوات اللين هي الأصوات الصائتة، كما سمّاها إبراهيم أنيس.
(3) انظر عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي، ص 199.

الواو أو الياء هو سبب في إلحاق الحركة الطويلة المتخلفة عنه باعتبارها حركة فاء الكلمة وجزءاً من المقطع الطويل[1].

وبهذا يتشكّل لدينا تصوّر واضح حول طبيعة هذا الإعلال من ناحية مقطعية صوتيّة حديثة.

وهناك ملاحظة بشأن المقاطع التي تتخلّص منها الفصحى، كما في كلمة "مبيوع"، إذ تصبح "مباع"، فتلك المقاطع تتقبلها العاميّة، وتعمل بها، فكثيراً ما نسمع كلمة "مبيوع"، تقال بين العامة، وهذا يدلّ على أنّ العربيّة لغة واسعة جدّاً، وتسمح لمتكلّميها بمساحة كبيرة من المرونة، التي تتناسب مع ثقافة المتكلّم، وبيئته اللغويّة، مع المحافظة على أصالة الكلمة، وعدم المساس بدلالتها المعجميّة.

المسألة الثالثة: الهروب من الساكن إلى القلقلة

قال ابن يعيش: "وأمّا حروف القلقلة فهي خمسة: القاف، والجيم، والطاء، والدال، والباء، ويجمعها "قد طبج". وهي حروفٌ تخفى في الوقف، وتُضْغَط في مواضعها، فيُسْمَع عند الوقف على الحرف منها نَبْرَةٌ تتبعُه. وإذا شدّدتَ ذلك وجدتَه، فمنها القاف، تقول: "الحَقْ"، ومنها الكاف إلا أنّها دون القاف، لأنّ حصر القاف أشدُّ، وإنّما تظهر هذه النبرةُ في الوقف، فإن وصلتَ لم يكن ذلك الصوتُ، لأنّك أخرجت اللسان عنها إلى صوت آخر، فحُلْتَ بينه وبين الاستقرار."[2]

(1) عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي، ص 199.

(2) ابن يعيش، شرح المفصّل، مج4-ج10، ص500.

وسميت حروف القلقلة بهذا الاسم؛ لأنّ الإنسان لا يستطيع الوقوف عليها إلّا بصوت[1]، وذلك لشدّة الحصر والضغط عند موضع نطق القلقلة، مثال ذلك: "الحقْ واذهبْ واخرجْ".

قد حظيت هذه المسألة (القلقلة) بعناية دارسي النحو، ودارسي علوم القرآن، والقراءات القرآنيّة، إذ ناقش هذه المسألة العديد من العلماء القدماء، منهم سيبويه وابن جنّي، والفرّاء، ومن المحدثين ناقشها كمال بشر، ومن أخذ برأيه من العلماء المعاصرين له.

وقد عدّ سيبويه وابن جنّي أصوات القلقلة من الأصوات الشديدة (الوقفيّة)؛ حيث قال ابن جنّي: "واعلم أن في الحروف حروفا مشربة، تحفز في الوقف، وتضغط عن مواضعها، وهي حروف القلقلة، وهي القاف، والجيم، والطاء، والدال، والباء، لأنك لا تستطيع الوقوف عليها إلا بصوت، وذلك لشدة الحفز والضغط، وذلك نحو: الحق، واذهب، واخلط، واخرج"[2]. ومن المحدثين من درس رأي ابن جنّي دراسة صوتية عميقة، بحيث توسّع بدراسة أصوات القلقلة، فنظر لها كمال بشر أنها تحريك خفيف للصوت المقلقل، فقد قال: "ومعلوم أن القلقلة هنا لا تعدو أن تكون تحريكا خفيفاً لا يدخل في إطار الصوت بالمعنى الاصطلاحي الموسوم بالفتحة أو الكسرة أو الضمة. إنه في حقيقة الأمر مجرّد إطلاق الهواء (release)، بعد الوقفة الحادثة عن بداية النطق بالصوت الشديد (المجهور) ليحدث الانفجار، فيكتمل نطق هذا الصوت الشديد ويتحقّق. إنه صوت شديد، أي وقفة انفجارية، والنطق بها ساكنا دون قلقلة يفقده عنصر الانفجار، وهو جزء متمّم لنطق الصوت"[3].

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، مج4-ج10، ص500.

(2) ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ج1، ص77.

(3) بشر، كمال، علم الأصوات، دار غريب للنشر، ص380.

وقد اختلف سمير استيتيّة مع أستاذه بشر[1]، إذ يرى بشر أنّ القلقلة ليست أكثر من إطلاق الهواء بعد الوقفة الحادثة عن بداية النطق، وهذا في رأي استيتيّة يشكل وصفاً للمرحلة الأخيرة من مراحل انتاج الصوت الوقفي، وهذه المرحلة تحدث مع الأصوات "قطب جد"، كما تحدث مع بقية الوقفيات غير المقلقلة، وهي همزة القطع، والتاء والكاف، ومن ثمّ فإنّ استيتية يؤكد عدم صحّة القول بأنّ نطق الصوت المقلقل ساكناً دون قلقلة يفقده عنصر الانفجار، لأن الانفجار حاصل لا محالة في نطق جميع الأصوات الوقفيّة، سواء أكانت هذه الأصوات مقلقلة أم غير مقلقلة.

وبعد تتبّع هذه المسألة، يمكن القول إن كلمة "الحقْ"، التي أوردها ابن يعيش مثالاً للقلقلة، فيها هروب من نطق القاف من غير قلقلة، إلى نطقه مقلقلاً، وذلك:

أولا: خشية الوقوع بالثقل، فنطق الصوت مقلقلاً يمثّل اقتصاداً لغوياً يتمثّل في توفير كبير في زمن التردّد، لأنّ زمن تردد الصوت بلا قلقلة يزيد على زمن تردّده مقلقلاً من ثلاثة أضعاف إلى خمسة[2]؛ حيث أثبت هذه الحقيقة الدكتور استيتية من خلال دراسته لحروف القلقلة.

ثانيا: زيادة الجهد المبذول، فنطق الصوت مقلقلاً من شأنه تخفيف زمن التردّد، فالأصوات الوقفيّة تحتاج إلى جهد يبذله الإنسان عند النطق بها، والقلقلة تدلّ على تخفيف قدر كبير من زمن التردّد أثناء نطق الأصوات المقلقلة[3].

---

(1) انظر استيتية، علم الأصوات النحوي ومقولات التكامل بين الأصوات والنحو والدلالة، دار وائل للنشر والتوزيع، 2012م، ص252.

(2) استيتية، حروف القلقلة دراسة فيزيائية مخبريّة، ص209-210.

(3) استيتية، حروف القلقلة دراسة فيزيائية مخبريّة، ص209-210.

ثالثا: أنّ تمسّك القراء المجيدين بنطق القلقلة في تلاوتهم يعني أنّ الهدف من القلقلة يتحقق، وهو التخفيف من زمن التردد[1].

رابعا: أنّ زمن التردد بغير القلقلة عند نطق الأصوات "قطب جد"، متقارب في علوّه وارتفاعه فهو بين 0.265 من الثانية و0.362 من الثانية، وجميعها مرتفعة، وهذا قدر كبير في المعايير الصوتية الفيزيائية، ويشكّل عبئاً على اللسان العربي، فيكون من شأن القلقلة التخفيف من هذا العبء[2].

وعليه فإنّ ظاهرة الهروب إلى القلقلة سمة بارزة في عربيتنا الفصحى، وذلك قبل نزل القرآن الكريم، ثمّ جاءت مثبتة على لسان الوحي، في جميع القراءات القرآنية المتواترة، فهذا دليل على ضرورة الالتزام بها لما فيها من تخفيف للثقل، ولما فيها من وضوح للأداء الصوتي.

(1) السابق.

(2)المرجع السابق.

الفصل الثاني

التعليل بالهروب من الثقل إلى الخفة

تناول علماء العربية في مواطن كثيرة من مؤلفاتهم قضية الخفّة والثقل، وقد اتخذوها وسيلة لتعليل الكثير من القضايا الصرفية والصوتية والنحوية، وبالطبع فإنّنا بحاجة إلى دراسة هذه القضية كي نرى كيف تخلّصت العربيّة من الألفاظ الثقيلة التي لا يؤثر حذفها على سياق الجملة، وكيف مالت العربية إلى السهل الميسّر من الألفاظ، وقد تنبه إلى هذه الظاهرة علماء العربية القدامى فوضعوا لها تفسيرات مختلفة، كلّ حسب نظرته. فقد بيّن الخليل بن أحمد(175هـ) أنّ الصوت الذي يشترك في إخراجه عضوان أثقل من الصوت الذي يصدر عن عضو نطق واحد[1]، وأشار من بعده سيبويه إلى هذه القضية في مواضع كثيرة، مستخدماً مصطلحات مختلفة للتعبير عنها، كالتثقيل والاستثقال، والتخفيف والخفّة، ويستثقلون ويخفّفون، والأثقل والأخف[2]. وكان لغيرهم من العلماء كذلك جهود ملحوظة في قضية الخفة والثقل منهم ابن جنّي، ومنهم ابن الأنباري (577هـ) الذي وضحها في كتابه "أسرار العربيّة"، عندما شرح عن الثلاثي أنّه أخفّ من غيره، لذلك احتمل زيادة الهمزة، وأنّ ما زاد على الثلاثي فهو ثقيل لذا لا يحتمل إضافة الهمزة[3].

وعلى المستوى المعجميّ فإنّ الخفّة ضد الثقل، وخفّ القوم خفوفاً أي قلّوا، فخفّت زحمتهم، والتخفيف ضد التثقيل، واستخفّه على العكس من استثقله، ومنه قول بعض النحويين:

---

(1) السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر، بيروت، دار الكتب العلمية،1984، ج1، ص193.

(2) سيبويه، الكتاب،1975، ج4، ص334، 335، 361، 362، 365، 382، 388، 397، 411، 416، 417.

(3) ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمّد، أسرار العربيّة، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق، مطبعة الترقي، 1957، ص120.

استخفّ الهمزة الأولى فخففّها، وقوله تعالى: " تستخفّونها يوم ظعنكم"[1]، أي يخفّ عليكم حملها، واستخفّ قومه إذ أطاعوه، وخفّ الرجل: طاش، وخفّ إلى العدو خفوفاً أي أسرع[2]، والخفة ضدّ الثقل والرجوح، والثقل نقيض الخفّة، مصدر ثَقُلَ، نقول ثقل الشيء ثقلاً، والتثقيل ضد التخفيف، واستثقله إذ رآه ثقيلاً[3]، وأثقلت المرأة إذا ثقل حملها. ورجل مثقل، أي حمّل فوق طاقته، ولفلان ثقلٌ كبير، أي متاع، وأخذتني ثقلة، وهي النعسة الغالبة، واستثقل في نومه. فالثقل إذن على النقيض من الخفّة فهي تحمل معاني التحمّل فوق الطاقّة والكثرة والثبات[4]. ولا بدّ من توضيح العلاقة بين الخفّة والثقل فهما وجهان لعملة واحدة، إذ لا يمكن ان يستغني أحدهما عن وجود الآخر لأنهما على النقيض تماما أحدهما من الآخر.

أمّا من الناحيّة الاصطلاحية فهي "طريقة معتمدة في النطق بالأصوات اللغويّة تقوم على الاقتصاد في الجهد العضلي أثناء عمليّة النطق"[5] وإنّ المعاني الظاهرة لنا من خلال النظر فيما سبق هي التخلّص، والانتقال ، والترك، والنقص[6]، والاقتصاد في الجهد، كما ذكر إبراهيم أنيس: "الانسان في نطقه لأصوات لغته يميل إلى الاقتصاد في المجهود العضلي"[7]. وقد وقد أشار المحدثون إلى أن الخفّة تندرج تحت قانون السهولة والتيسير[8] في نطق الأصوات إذ مال العرب إلى السهل من الألفاظ ونفروا من الثقيل منها فقد سهلوا على سبيل المثال الهمزة

(1) سورة النحل، 80.
(2) لسان العرب، ج9، ص79، مادة "خفف".
(3) لسان العرب، جـ6، ص493 وما بعدها (مادة ثقل).
(4) انظر عفيفي، ظاهرة التخفيف في العربيّة، ص28.
(5) بوطارن محمد الهادي، المصطلحات اللسانية والبلاغيّة والأسلوبيّة والشعريّة، دار الكتاب الحديث، بيروت، 2008، ص29.
(6) انظر: عفيفي، ظاهرة التخفيف في العربيّة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 1417هـ، 1996م، ص28.
(7) انظر إبراهيم أنيس، الأصوات اللغويّة، ط5، القاهرة، مطبعة الأنجلو المصرية، 1975، ص252.
(8) انظر عبد التوّاب، رمضان، التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، القاهرة، مكتبة الخانجي، ص47.

فقالوا بير بدلاً من بئر، وكاس بدلاً من كأس. "وقد كثرت الفتحة في كثير من كلام العرب لأنها أخفّ من أختيها"[1].

وقد تطرق ابن يعيش لمسائل عديدة من هذا الباب أولها الهروب من الثقل الى الخفة بالحذف وثانيها الهروب من الثقل بالحذف والزيادة وثالثها الهروب من الثقل الى الخفة بالتقريب من التسكين ورابعها الهروب من الثقل الى الخفة بالمماثلة وخامسها الهروب من الثقل الى الخفة بالقلب وسادسها الهروب من الثقل الى الخفة بالتسكين وسابعها الهروب من توالي الحركات المتماثلة وثامنها الهروب من توالي الامثال عند النسبة وتاسعها الهروب من توالي الامثال بالفصل وعاشرها الهروب من اللبس الى امن اللبس في النسب وفي المركب العددي وفي الفعل الماضي وفي فعل الامر.

المسألة الأولى: الهروب من الثقل إلى الخفّة بالحذف

1- قال ابن يعيش: "الأصل في وضع الذي أن يتوصل به إلى وصف المعارف بالجمل حذف الياء من الذي والنون من مثناه وجمعه"[2]

"الذي" اسم موصول يتوصل به للحديث عن وصف المعرفة بجملة ما، وقد اعتادت العرب على استعماله بهذه الصورة، لكنّهم إذا أرادوا الفصاحة هربوا فيه من الثقل إلى الخفّة، فقد استخدموها بصورة غير معتادة؛ إذ حذفوا منها الياء تارة، لتبقى "اللذِ" مكسورة الآخر، وحذفوا الياء والكسرة معاً تارة أخرى، بحجة أنّ ذلك أبلغ في التخفيف، فإن أرادوا المغالاة في الهرب من الثقل حذفوها وأبقوا على الألف واللام فقط، وعاملوا "ال" معاملة "الذي"، ولكي لا يلتبس فيها في كون

(1) سيبويه، الكتاب، ج4، ص144.

(2) ابن يعيش، شرح المفصّل، مج2-ج3، ص122.

"ال" من خصائص الاسمية، حولوا لفظ الفعل إلى لفظ اسم الفاعل وأدخلوا عليه اللام كما في "الضاربه زيد"، وكذلك فعلوا في "اللذينِ" و"الذينَ"، حذفوا فيهما النون هرباً من الثقل إلى الخفّة، كما في "جاءني اللذا قاما"، فهنا حذفوا النون من مثنى الذي، وذلك لطول الاسم في الصفة.

والتغير الحاصل لهذه الموصولات، من وجهة نظر المحدثين، هو انتقال من مقطع صوتي ثقيل إلى مقطع خفيف، أو تقصير لمقطع صوتي طويل، ففي البداية تحوّلت صيغة "الذي" ('al/la/dii) المنتهية بمقطع صوتي متوسط مفتوح يتشكل من (ص ح ح) إلى صيغة "اللذِ" ('al/la/di) المنتهية بمقطع صوتي قصير. ومن ثمّ تحوّلت صيغة "اللذِ" ('al/la/di) المنتهية بمقطع صوتي قصير والمكونة من ثلاثة مقاطع إلى صيغة "ال" ('al) المكونة من مقطع واحد متوسط الإغلاق والذي يتشكل من (ص ح ص). وجاء على منوالها الاسم الموصول "التي".

وفي صيغة المثنى انتقلوا من "اللذينِ" ('al/la/day/ni) المكونة من أربعة مقاطع والمنتهية بمقطع صوتي قصير (ص ح)، إلى "اللذا" ('al/la/daa) المكونة من ثلاثة مقاطع، والمنتهية بمقطع صوتي متوسط مفتوح يتشكل من صامت وحركة طويلة (ص ح ح)، وفي صيغة الجمع انتقلوا من "الذينَ" ('al/la/dy/na) المكونة من أربعة مقاطع والمنتهية بمقطع قصير (ص ح)، إلى "الذي" ('al/la/dii)المنتهية بمقطع صوتي متوسط مفتوح يتشكل من (ص ح ح).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المراوحة بين إثبات الياء وحذفها في بعض المواطن، يؤثر وبلا شك في تغيير البنية المقطعية للكلمة ويدلّ على أن العرب كانوا ينتقلون من الأثقل إلى الأخف ويميلون إلى قانون الاقتصاد في الجهد وكأنهم يهربون من الأثقل نطقاً إلى الأخفّ، وهذا

يدلّ على غنى الإمكانات في بناء الكلمة العربيّة، وعلى الارتقاء الصوتي في لغتنا، فإيقاع نطق الياء فيها مختلف عنه عند حذفها. [1]

وقال ابن يعيش في جواز حذف العائد وتفصيل الكلام في المواضع التي يجوز فيها حذفه: "اعلم أنهم قد حذفوا الرواجع من الصلة وكثر ذلك عندهم حتى صار قياساً"[2].

ويقصد بـ"العائد" الضمير الذي يعود على الصلة كما في قوله تعالى: "الذي يتخبّطه الشيطان من المسّ"[3]، فالهاء في "يتخبّطه" هي العائد، وقد يحذف هذا العائد كما في قوله تعالى: "أهذا الذي بعث الله رسولا"[4]، فالعائد من الصلة محذوف هنا والمقصود فيها "بعثه"، والسبب في ذلك أنّ الصلة وما بعدها من الفعل والفاعل والمفعول كأنه اسم واحد، فكأن النحاة استطالوا الصلة فهربوا من ذكر العائد إلى حذفه طلباً للتخفيف؛ إذ لا يمكنهم الهرب بحذف الاسم الموصول لأنه هو الاسم، ولا إلى حذف الفعل لأنه هو الصلة.

ومن ناحية مقطعيّة فإنّ ما حدث هو تقصير المقطع الصوتي للاقتصاد في الجهد المبذول عند النطق، في حال ذكر العائد متصلاً بما بعده، فالمقاطع المتتالية في "بعثه الله" تكون على الصورة الآتية: 'al/la/d̲ii_ba/3a/t̲a/ḥul/laa/hu أولها مقطع صوتي متوسط مفتوح يتشكل من (ص ح ح) ومن ثمّ مقطع صوتي متّصل لا يحسن عليه الوقف، فالمقطع ḥul فيه نوع من الثقل في النطق وقد جاءت الصياغة القرآنية: "الذي بعث الله" كنوع من تخفيف النطق بهذه المتتاليات لتصبح الصياغة القرآنية على هذا النحو 'al/la/d̲ii_ba/3a/t̲a__'al/laa/hu

(1) انظر فوزي الشايب، اثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص 228، ص 298

(2) ابن يعيش، شرح المفصّل، مج2-ج3، ص119.

(3) سورة البقرة: 275.

(4) سورة الفرقان: 41.

وفي هذا استغناء عن نطق مقطع متصل بما بعده، وتنظيم للنفس بحيث تقرأ الآية الكريمة بمنتهى السلاسة والسهولة، ولا شكّ أن ذلك سينعكس على المعنى أيضاً.

2- قال ابن يعيش في حذف الهمزة في "يرى" وأخواته: "أمّا يرى ويرى وأرى، فإنّ الأصل يرأى ويرءى وأرأى لأنّ الماضي منه رأى والمضارع يرأى بالفتح لمكان حرف الحلق وإنّما حذفوا الهمزة التي هي عين الفعل في المضارع"[1].

الأصل في هذه الأفعال أن تثبت فيها الهمزة، كما في "يرأى ويرءى وأرأى"، ولكنها لا تستخدم على هذا النحو، فنحن نقول: أرى ويرى ويرى، وإنّما جاء حذف عين الكلمة فيها لسببين: الأول هو أنها حذفت لكثرة الاستعمال وذلك عدولاً عن الثقيل إلى الخفيف. والثاني هو أنّ الهمزة قد حذفت للتخفيف القياسي وذلك بإلقاء حركتها على الراء قبلها ومن ثم حذفها[2].

ودلل ابن السراج على الهرب من الثقيل الى الخفيف في هذا الباب بقوله: "ومما حذف في التخفيف لأن ما قبله ساكن قولهم: أَرَى وتَرَى ونَرى ويَرى"[3].

وما يراه النحاة القدماء في هذه المسألة، أن همزة يرى ويرى وأرى قد سقطت من النطق لغاية الخفّة وإيثاراً للسهولة والتيسير في النطق، وذلك بطبيعة كثرة الاستعمال[4].

أمّا المحدثون فيدرجون ظاهرة إسقاط الهمز تحت قانون الاقتصاد في الجهد المبذول عند نطق الكلمة[5]. فنطق الهمزة يتطلب جهد اكبر من الجهد المبذول عند نطق الكلمة بلا همز

---

(1) ابن يعيش، مج4-ج8، ص249.
(2) ابن يعيش، شرح المفصل، مج4-ج8، ص249.
(3) ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص400.
(4) انظر أمالي ابن الشجري، ابن الشجري، ج2، ص203.
(5) انظر فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص460.

ومن ناحية مقطعيّة، فقد تحولت صيغة المضارع من "أرأى" ('ar/’ $\overline{a}$) ، والتي تتكون من مقطعين الأوّل منهما متوسط الإغلاق: (ص ح ص/ص ح ح)، إلى "أرى" ('a/r$\overline{a}$) التي حذفت منها الهمزة الثانية، والمكونة من مقطعين الأوّل منهما مقطع قصير مفتوح: (ص ح/ص ح ح)، ونطق المقطع المغلق أصعب على اللسان من نطقه مفتوحاً، وصعوبة النطق تكمن في تكرار الهمز في (أرأى)، فيستثقل على اللسان نطق الهمز ثانية بعد الانتقال عنها، يقول الأستراباذي: "اعلم أنهم يستثقلون التضعيف غاية الاستثقال إذ على اللسان كلفة شديدة في الرجوع إلى المخرج بعد انتقاله عنه"[1] ، فكانت العرب تعلل هذا الانتقال من اجتماع الهمزتين بالهروب من الثقل الى الخفة وذلك لكثرة استخدام اللفظ.

3- قال ابن يعيش في كَيف: "قالوا كَيْ بمعنى كيف استفهام وقال قوم أراد كيف وإنما حذف الفاء تخفيفا كما قالوا "سو" والمراد سوف.."[2]

من لغات العرب من يقول كي بدلاً من كيف الاستفهامية، ميلا لنطق الاسهل فحينما يكثر استعمالهم للفظ معين يميلون الى تخفيفه قدر الامكان حتى وان قلت عدد حروفه فيجدون في ذلك جزال وبراعة في اللفظ.

وقد تحول اسم الاستفهام من المقطع (kay/fa) المكونة من (ص ح ص/ص ح) المكونة من مقطعين والمنتهية بمقطع قصير إلى (kay) المكونة من (ص ح ص) والتي تتشكل من مقطع واحد متوسط الإغلاق.

(1) الأستراباذي، شرح الشافية، 1395هـ، 1975م، ج3، ص238.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، مج2-ج4، ص288.

وعند مقارنة هذا النوع من الهروب بالحذف بالأنواع الأخرى، نجد أن فيه ما يدعو إلى الغموض والإبهام، وقد يظن السامع معنى غير المقصود، فاسم الاستفهام(كي) يظنه السامع انه حرف جزم واداة تفسير في حين أنّ الهروب بالحذف لا بدّ أن يحتفظ بما يدل على المحذوف وإلا اختلّ المعنى.

4–قال ابن يعيش: "قد تقدّم القول أنّ أصل الأمر أن يكون بحرف الأمر وهو اللام، فإذا قلت: اضرب فأصله لتضرب وقم أصله لتقم كما تقول للغائب ليضرب زيد ولتذهب هند غير أنها حذفت منها تخفيفاً ولدلالة الحال عليه"[1].

يطرح ابن يعيش مسألة تخلّص العربية من لام الأمر التي تلزم أمر الفاعل المخاطب، ولم تأت في العربية أمثلة كثيرة تدلّ على أمر الفاعل المخاطب بالحرف؛ فحين نأمر المخاطب نقول اضربْ، وادرسْ، واكتبْ.

لكن ابن يعيش يؤكد على أنّ هذه الأفعال كانت تحمل لام الأمر قبل حذفها، فكانت أفعال الأمر "لتضرب، لتدرس، لتكتب..."، وهذه اللام حذفت للتخفيف.

وفي بيان المسألة، فإنّ ما يحذف هنا من لام الأمر وغيرها، يكون للعدول عن الثقيل إلى الخفيف، نظراً لكثرة استعمال اللفظ، ولو مثلت هذا الأفعال قبل حذف اللام وبعد حذفها من ناحية مقطعية لتبيّن الخفّة المبتغاة عند العربية من حذف هذه اللام.

فهي من ناحية مقطعية كالآتي:

لتضربْ (li/taḍ/rib) لفظ مكوّن من ثلاثة مقاطع، (ص ح/ص ح ص/ص ح ص)، أمّا الفعل "اضرب" (iḍ/rib) فهو مكون من مقطعين (ح ص/ص ح ص). وترى الباحثة أنّ تقليل عدد

(1) ابن يعيش، شرح المفصّل، مج3–ج7، ص306.

المقاطع في الكلمة الواحدة يسهم في خفتّها. ثم إنّ المقطعان نطقيا أخف من ثلاثة مقاطع،وقد عدها ابن يعيش هروبا من الثقيل الى الخفيف.

المسألة الثانية: الهروب من الثقل بالحذف والزيادة

قال ابن يعيش في علّة حذف الهمزة في نحو "كل وخذ": "اعلم أنّ الفعل إذا سكن ما بعد حرف المضارعة منه نحوَ يضْرِب ويَخْرُج ويَعْلَم وأمرت منه المخاطب، فإنّك تحذف منه حرف المضارعة لما ذكرناه قبل فبقي ما بعده ساكناً، وهي الضاد والخاء والعين ولا يمكن الابتداء بالساكن حينها، فحينئذ تجيء بالهمزة توصّلاً إلى النطق بالساكن، فتقول اضْرِب أُخْرُج إعْلَم"[1]

يوضح ابن يعيش القول في علّة حذف الهمزة في صيغة الأمر من بعض الأفعال، كالأمر من "يضرب" و"يخرج" و"يعلم"، إذ إن حذف حرف المضارعة في هذه الأفعال يؤدّي إلى أن تبدأ الكلمة بساكن، وهذا أمر لا تقبله العربيّة، وهذا يثقل على النطق، فتلجأ إلى الإتيان بهمزة مكسورة تهيئك لنطق الساكن بعدها فتكون "اضرب" و"اخرج" و"اعلم".

والسبب في مجيء هذه الهمزات مكسورة، هو الهرب من التقاء حرفين ساكنين، وقد يكون السبب الأوجه أيضا هو العدول من الثقيل إلى الخفيف، إذ يشذ عن هذه القاعدة ثلاثة أفعال تسمع ولا يقاس عليها وهي "خذ" و"كل" و"مر"، قال سيبويه: "ولا يحملهم، إذا كانوا يُثْبِتون فيقولون: في مر أومر، أن يقولوا: في خُذْ أُوخُذْ، وفى كُلْ أوكل"[2]

فالقياس فيها أوخذ وأوكل وأومر، فحذفت العرب الهمزة التي هي فاء الفعل هرباً من الثقل إلى الخفّة، وذلك لاجتماع همزتين فيما يكثر استعماله، وهنا تمّ الاستغناء عن همزة الوصل

(1) ابن يعيش، شرح المفصّل، مج4-ج9، ص255.
(2) سيبويه، الكتاب، ج1، ص266.

لزوال الساكن فحذفت، وتحرّك الحرف الأول من الفعل كالخاء في خذ، وهكذا يكون وزنه "عل"، ولزوم هذا الحذف لداعي كثرة استعمال الفعل "خذ" و"كل"، لكن في الفعل "مر" فإنه قد يأتي على وزن "مر" و"أمر" كما جاء في سورة طه: "وأمر أهلك بالصلاة"[1]، قال ابن السرّاج: "فإنَّهم حذَفُوا الهمزَة الأصليّة لالتقاء الهمزتينِ في: أَأْكلُ وأاخذْ وأَامرْ فقالوا: خُذْ وكُلْ ومُرْ ورُبمَّا جاءَ على الأصلِ فقالوا: أومرْ فإنْ اضطرَّ شَاعرٌ فقالوا: يؤكرمُ ويُؤحسنُ"[2]، فهي على الأصل أكرم أُأَكرم وأُأَخرج، اجتمعت فيهما همزة المضارعة وهمزة الوزن "أفعل"، فقصدت العربيّة مقصد الحذف فيهما اقتصاداً للجهد، وما حذف هو همزة "أفعل"، لما تؤديه همزة المضارعة من وظيفة لغوية، وقد قيست جميع الصيغ هنا طرداً للباب على وتيرة واحدة.

فوجه الهرب بدا واضحاً في الحذف الذي وقع في الأفعال الثلاثة، تخلصاً من نطق الثقل الناتج عن تتابع الهمزات إلى الخفة الناتجة عن حذفها. وهذا الثقل أثبته النحاة القدماء ونصوا عليه إذ قال ابن دريد: "واعلم أنه لا يكاد يجيء في الكلام ثلاثة أحرف من جنس واحد في كلمة لصعوبة ذلك عليهم"[3] وفي صياغة الكلمات السالفة الذكر، توالى في الكلمة الواحدة مقطعان متماثلان، وهذا ثقيل ومكروه.

وقد رأى النحاة أنّ الأصل في الأفعال سالفة الذكر (أُأْخذ وأُأْكل)، والثقل فيهما ناتج عن تتابع الهمزتين، لاسيما أنّ هذه الأفعال كثيرة الاستعمال، وأنّ الهمزة الثانية من هذه الأفعال هي التي تسقط أولاً، ومن ثمّ تسقط الأولى بسقوط الثانية وذلك لإن الأولى جاءت توصّلاً لنطق الساكن، وإن سقط هذا الساكن تسقط همزة الوصل معه تلقائياً؛ قال ابن الشجري: "وأمّا الأفعال

(1) سورة طه، الآية 132.
(2) ابن السرّاج، الأصول في النحو، ج3، ص115.
(3) ابن دريد، الجمهرة، ج1، ص9.

التي حذفت الهمزة منها فاء، فمنها قولك إذا أمرت من الأخذ والأكل: خذ وكل، أصلهما أأخذ وأأكل، فثقل عليهم اجتماع همزتين فيما يكثر استعماله، فأسقطوا الثانية، فوجب بإسقاطها إسقاط الأولى، لأنها همزة وصل، وهمزة الوصل إنما تجتلب توصّلا إلى النطق بالساكن، فإذا سقط الساكن الذى لأجله تجتلب، استغنى عنها"[1].

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ الكلمات التي تتقارب فيها مخارج أصواتها يحدث بينها تأثر وتأثير فيكون التأثر واضحاً فيها عند الصوت الأضعف، وربما يتأثر فيحذف، فقد يخفّف، وذلك حسب قوة التأثير الناتجة عن الصوت الأقوى.

وهذا هو النسق العام في لغتنا العربيّة، إذ تتكون صياغة كلماتها من أصوات متباعدة المخارج لتؤمن قدراً كبيراً من السهولة في النطق.

وأمّا الفعل "أمر"، فللنحاة منه موقفان، فمنهم من يقول في الأمر منه: "مر" وذلك تشبيهاً ب "خذ وكل". ومنهم من حذف همزة الفعل وعوّض عنها بمدّ حركة همزة الوصل فيقول: "اومر" وذلك لأنها قليلة الاستعمال في وجهة نظرهم[2].

وأما رأي الباحثة فهو يوافق ما جاء به النحاة في الأفعال "خذ وكل ومر"، وترى أنّ في نطقها كذلك هروب من الأثقل إلى الأخف وذلك لأنها مستعملة بكثرة. فمقاطع كلمة "خذ" (hud) وهو مقطع (ص ح ص) أسهل وأقلّ جهداً عند نطقه من الفعل "أأخذ" ('u'/hud) المتكون من مقطعين (ص ح ص/ ص ح ص)، لاسيما أنّ في بدايتها تكرار للهمز.

(1) ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج2، ص199.
(2) انظر ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج2، ص199.

المسألة الثالثة: الهروب من الثقل إلى الخفّة بالتقريب من التسكين

يقول ابن يعيش في حكم الهمزة المتحركة إذا كان ما قبلها متحركاً: "وأمّا إذا كانت الهمزة متحركة متحركاً ما قبلها وأريد تخفيفها فحكمها أن تجعل بين بين"[1]

يشير ابن يعيش الى همزة بين بين وهي همزة تأتي بين الألف والفتحة، والواو والضمة، والياء والكسرة، وقد جاء بها العرب هربا من نطق الهمز الخالص، لأنّ الهمز بطبيعته حرف ثقيل يشبه التهوّع، قال سيبويه عنه: "نبرةٌ في الصدَّر تخرج باجتهادٍ، وهي أبعد الحروف مخرجاً، فثقل عليهم ذلك، لأنَّه كالتهُّوع"[2]، وتخفيف الهمزة يكون بتليينها وبتقريبها قدر الإمكان من السكون، فتقول العرب في سأل سال، وفي قرأ قرا، وبدا هذا التخفيف واضحاً في النطق مشافهة لجملة: "قال أحمد" فكأنها متصلة "قالحمد". وقد خففت العرب مئر فجعلوها مير وهو جمع مئرة وهو التضريب بين القوم بالفساد[3]. وفي هذه المسألة يظهر العدول من ثقل نطق الهمزة المحققة الى الخفة في نطقها همزة بين بين ، قال ابن يعيش: و"عدولهم عن ذلك لضرب من الثقل"[4].

وللنحاة المحدثين رأي مختلف عن سابقيهم، فقد لاحظوا أنّ التغيّر الحاصل لهذه الهمزة ليس تخفيفاً بل هو سقوطها من النطق، فكانت هناك وقْفَة فاصلة بين الحركتين القصيرتين اللتين تكتنفانها[5].وقد تنبّه السلف إلى الفرق بين الهمزة المخففة وبين همزة بين بين، لكنهم لم يجدوا طريقة يسلطون بها الضوء عليها، ولا يوجه لهم لوم في ذلك، إذ لم تكن لديهم أجهزة

(1) ابن يعيش، شرح المفصّل، مج4-ج9، ص251.
(2) سيبويه، الكتاب، ج3، ص548.
(3) انظر ابن يعيش، شرح المفصّل، مج4-ج9، ص252.
(4) السابق.
(5) انظر فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربيّة، ص458.

تصوّر لهم ما يحدث عند نطق هذه الهمزات تصويراً دقيقاً.ووضح فوزي الشايب طبيعة الهمز فذكر الكلمات: سأل و رؤوس وحلّلها حسب البنية المقطعيّة لكلّ منها كالآتي:

سأل (sa'ala) تصبح s$\overline{a}$la

رؤوس (ru'uus) تصبح ruus

ويمثل الخط القصير بين كل من الحركتين يشكل إشارة إلى الوقيفة في النطق بين الحركتين.

ومما يدلّل على مجيء الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها همزة بين بين، قراءة ورش، وقراءة الحسن، آية: "آن جاءه الأعمى"، إذ قالوا عن ورش أنّه يبدل الثانية ألفاً[1].والهمزة الثانية لم تبدل الفا في حقيقتها ، إنما سقطت، وبقيت حركتها، فالتقت الفتحتان فأصبحت ألفاً كما في كلمة "ألد"[2] (a'a'alidu) تصبح $\overline{a}$lidu''[3].

المسألة الرابعة: الهروب من الثقل إلى الخفّة بالمماثلة

قال ابن يعيش في حكم همزة الوصل كيف تكون مكسورة وتضم في بعض الأوامر للإتباع: "وحكمها أن تكون مكسورة أبداً لأنها دخلت وصلة إلى النطق بالساكن ... فإن كان الثالث من الاسم الذي فيه همزة الوصل مضموماً ضماً لازماً ضممت الهمزة"[4].

(1) الجزري، النشر في القراءات العشر، تحقيق محمد علي الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، ج1، ص363-364.

(2) سورة هود، 72.

(3) انظر استيتية، القراءات القرآنيّة بين العربية والأصوات اللغوية، منهج لساني معاصر، عالم الكتب الحديث، 2004م، ص173.

(4) ابن يعيش، شرح المفصّل، مج4-ج9، ص288.

يضرب ابن يعيش مثالا على الهمزة المضمومة: بفعليّ الامر (اقتل واُخرج)، إذ يصعب على اللسان نطق همزة الوصل مكسورة، ومن ثمّ الانتقال منها إلى حرف مضمومفجعلها النحاة مضمومة ابباعا لحركة الحرف الثالث في هذه الافعال ، أي إتباع حركة همزة الوصل لحركة الثالث من الاسم الذي فيه الهمزة، وقد عد ابن يعيش هذا النوع من تغير حركة الهمز بالهروب من الثقيل الى الخفيف بالإتباع نظرا لصعوبة صعود اللسان من موضع نطق الكسرة الى موضع نطق الضمة.

ومن ناحية مقطعيّة، فإنّ ذلك يتمّ بالعدول عن المقطع الثقيل الناتج عن الانتقال من مقطع متحرّك بالكسر في كلمة أُخرج 'uḥ/rudž إلى مقطع خفيف ناتج من جعل همزة الوصل مضمومة كما الحركة التي ستنطق بعدها على الراء وهي الضم.

المسألة الخامسة: الهروب من الثقل إلى الخفّة بالقلب

قال ابن يعيش في "بادئ بدء": "العرب تقول: افعل هذا بادي بدا، بياء خالصة والمعنى أول كل شيء فبادئ بداء اسمان ركبا وبنيا على تقدير واو العطف...وأصله بادي بداء على زنة فعال مهموزاً لأنه من الابتداء فخففت الهمزة من بادئ بقلبها ياء خالصة"[1]

يناقش ابن يعيش في هذه المسألة ما كان دارجاً على ألسنة العرب، من لفظ بادئ بداء، وهي على زنة فعال، ومصدرها ابتداء، فمن العرب من يحولها مباشرة إلى بدا عن طريق حذف الهمزة طلباً للخفّة، ومنهم من يحذف الألف لتبقى بدء، ومن ثمّ يخفّفون الهمزة بقلبها ألفاً لتصبح بدا، وفي بعض لهجات العرب يقولون: بادي بدي[(2)].

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، مج2-ج4، ص303.

(2) سيبويه، الكتاب، ج3، ص305.

ومن ناحية مقطعيّة فما حدث لهذه الكلمة هو عدول عن الثقيل إلى الخفيف، وجائت في العربية على طريقتين، فإما تحذف الهمزة مباشرة فتتحول من صيغة "بداء" (bi/da$\overline{a}$') المنتهية بمقطع طويل مفرد الإغلاق يتكون من (ص ح ح ص) إلى صيغة "بدا" (bi/d$\overline{a}$) المنتهية بمقطع متوسط مفتوح (ص ح ح)، أو أن تنتقل إلى الصيغة الأخفّ عبر مراحل، فتتحول من صيغة "بداء" ('bi/daa) المنتهية بمقطع طويل مفرد الإغلاق إلى صيغة "بدء" (' bid) المكونة من مقطع طويل مزدوج الإغلاق ومن ثمّ تقلب الهمزة ألفا لتصبح "بدا" (bi/d$\overline{a}$) المنتهية بمقطع متوسط مفتوح فكان الهروب الى الصيغة الاخف بالقلب، اي بقلب الهمزة الفا .

وبذلك انتقلت الكلمة لصيغ متعددة مبتغاها الاقتصاد في الجهد المبذول عند نطقها واللجوؤ الى السهولة والتيسير.

المسألة السادسة: الهروب من الثقل إلى الخفة بالتسكين

قال ابن يعيش في "حيهل" التي بمعنى الحثّ والاستعجال وهي اسم من أسماء الأفعال المركبة من "حيْ" و"هلْ": "وقالوا: "حيْهل" بسكون الهاء وفتح اللام و"حيْهلَا" بسكون الياء مع الألف، وإنّما أسكنوا الهاء لأنها لما ركبت وصارت كلمة واحدة استثقلوا اجتماع المتحرّكات فسكّنوا الهاء كما سكّنوا العين في إحدى عشرة ونظائره لاجتماع المتحرّكات"[1].

في هذه المسألة يناقش ابن يعيش مسألة الهروب من اجتماع أربع متحرّكات فأكثر، وذلك كما في أحد عشرة، فقد اعتبر النحاة القدماء توالي المتحرّكات أمرا مستثقلاً على النطق، وللابتعاد عن هذا الثقل وتجنّبه لجأوا إلى التسكين، فسكنوا الياء في "حيْهل"، كما سكّنوا الشين في أحد عشْرة، حيث لم يفصّل القدماء في هذه المسألة من حيث الثقل الناتج من توالي

(1) ابن يعيش، شرح المفصّل، مج2-ج4، ص200.

المتحركات، إنّما ذكروا معناها وما تلفظ به، فقد جاء في المقتضب: "فَجعلت الْألف لبَيَان الْحَرَكَة وَجَائِز أَن تَجْعَلهُ نكرَة فَتَقول حيهلا يَا فَتى، وَجَائِز أَن تثبت الْألف، وتجعله معرفَة، فَلَا تنون وَالْألف زِيَادَة"[1]

أمّا من ناحية مقطعيّة، فإنّ العربيّة تكره تتابع المقاطع القصيرة، ولذلك كانت العرب تلجأ لتسكين العين في بعض كلماتها، وهذا التسكين يأتي ضرورة فقط لمنع الثقل، وبازدياد عدد المقاطع في الكلمة تزيد حاجتنا للهروب من تتابع المقاطع القصيرة، رغم أنّ العربية أجازت تتابع المقاطع القصيرة في بعض الكلمات، مثل "شَكَرَكَ"[2].

فالناظر إلى المقاطع في كلمة "حيهل" (ḥa/ya/ha/la) يجد صعوبة نطق المقاطع القصيرة المتتالية، إذ لا يوجد فسحة قليلة لإراحة النفس في الكلمة، وهذا فيه ثقلاً واضحاً على اللسان وتوتّراً واضحاً، بينما لو نظرنا إلى مقاطع الكلمة ذاتها لكن بتسكين الياء فتكون بصيغة: ḥay/ha/la وهي صيغة يسهل نطقها وتبعد عن الثقل والاضطراب.

المسألة السابعة: الهروب من توالي الحركات المتماثلة

قال ابن يعيش: "علْبط وهدْبد وأصلهما عِلابط وهدابِد فحذفت الألف تخفيفاً"[3].

يبين ابن يعيش مدا صعوبة نطق الحركات المتماثلة والمتتالية، واتفق سيبويه والمبرّد وابن السرّاج في حكمهم على توالي المتحركات بأنه ليس في الكلام ما تتوالى فيه أربع متحركات؛ وذلك مثل "علبطٌ" التي في أصلها "علابط".[4]

---

(1) المبرّد، المقتضب، ج3، ص 205.

(2) انظر الشايب، أشر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربيّة، ص138.

[3] ابن يعيش، شرح المفصّل، مج2-ج4، ص292.

[4] سيبويه، الكتاب، ج4، ص289، وانظر المبرد، المقتضب، ج1، ص67؛ ابن السرّاج، ج3، ص184.

وقبل الحديث عن الناحية المقطعية للفظ "علبط"، تجدر الإشارة إلى أنّ صيغة "عَلَبَطَ" هي في أصلها "علابَطَ"، لكنّ ميل العرب إلى نطق الكلمات الأسهل والأكثر اختصار وتعبيراً عن المعنى، جعلهم يعمدون الى تقصير الفتحة الطويلة في "عَلَابَطَ" لتصبح "عَلَبَطَ" لكثرة استعمالهم اياها.

أمّا من ناحية مقطعية فقد مرّ اللفظ خلال مرحلتين ليصبح بصورة "علْبَطَ" كالآتي: صيغة عَلابَطَ ('a/l$\overline{a}$/ba/ṯa) المكونة من أربعة مقاطع (ص ح/ص ح ح/ص ح/ص ح)، أصبحت بتقصير الفتحة الطويلة عَلَبَطَ ('a/la/ba/ṯa) المكونة من أربعة مقاطع جميعها قصيرة (ص ح/ ص ح/ص ح/ص ح) ، انتقلت بعد ذلك لمرحلة تسكين الثاني هروباً من توالي المتحرّكات لتصبح علْبَطَ ('al/ba/ṯa) المكونة من ثلاثة مقاطع (ص ح ص/ص ح/ص ح)، والتي يكون فيها المقطع الأول مقطعا متوسّط الإغلاق، بخلاف المقطعين التاليين له فهما مقطعان مفتوحان.

وصيغة"هَدابَدَ" (ha/d$\overline{a}$/ba/da) المكونة من أربعة مقاطع (ص ح/ص ح ح/ص ح/ص ح)، بعد تقصير الفتحة الطويلة، أصبحت ha/da/ba/da المكونة من أربعة مقاطع جميعها قصيرة (ص ح/ص ح/ص ح/ص ح)، انتقلت لمرحلة تسكين الثاني هروباً من توالي المتحرّكات لتصبح بصورة "هَدْبَدَ" (had/ba/da) المكونة من ثلاث مقاطع (ص ح ص/ص ح/ص ح)، والتي يكون فيها المقطع الأوّل مقطعا متوسط الإغلاق، بخلاف المقطعين التاليين له فهما مقطعان مفتوحان.

المسألة الثامنة: الهروب من توالي الأمثال عند النسبة

1-قال ابن يعيش في التغيير الذي يحصل في بعض الأسماء عند النسب: "ومن التغيير اللازم حذف الياء والواو من فعيلة وفعيلة وفعولة، وذلك إذا نسبت إلى مثل حنيفة وربيعة وجهينة فتقول "حنفي" و"ربعي" "وجهني"، وتعمل ثلاثة أشياء تحذف تاء التأنيث ثمّ ياء فعيلة وتنقله من فعل مكسور العين على فعل مفتوح العين... وأما حذف الياء فلأنها في نفسها مستثقلة مع كونها زائدة وقد حصل في الكلمة أسباب أوجبت ثقلها...فحذفوا الياء تخفيفاً"[1]

يشير ابن يعيش في هذه المسألة بوضوح إلى الهروب من توالي الأمثال؛ فبالنسب إلى الكلمات التي من وزن(فَعِيْلة وفُعَيْلة وفعولة) لا بدّ أن يحصل تغيير على بنية الوزن، فلو تمّ تطبيق قواعد النسبة إلى كلمة حنيفة التي على وزن فَعيلة مثلاً، لأصبحت بعد النسبة "حَنَفيّ"، فمن الملاحظ حذف ياء فعيلة عند النسب، وهذه إشارة واضحة إلى أنّ وراء هذا الحذف سببا يوجبه، وهو اجتماع المتماثلات.

فلو أضفنا ياء النسبة إلى الكلمة بدون حذف الياء لاجتمعت لدينا متماثلات أربع، وهي ياء فعيلة والكسرة التي تلحق الفاء والياء المشدّدة (ياء النسبة)، وهذا ممّا يستثقل على اللسان نطقه، فيميل المتكلّم إلى حذف إحدى هذه المتماثلات ليسهل عملية نطق الكلمة، ليصار إلى الكلمة بعد حذف ياء فعيلة كما ورد، أي "حنفيّ".

[1] ابن يعيش، شرح المفصّل، مج2-ج5، ص594.

وقد اتّفق سيبويه والمبرّد على أنّ حذف الياء من كلمة حنيفة، إنّما بسبب ما يحدث لآخر الاسم من تغيير، فلما اجتمع في آخر الاسم تغيير وحذف للتاء لزم الحذف من هذه الحروف أيضا[1].

ومن ناحية مقطعيّة فإنّ كلمة "حنيفيّ" توالت فيها ياءات عدّة، فكانت الكسرة التي تلحق النون، تلتها الياء (ياء فعيلة)، ثمّ الكسرة التي تلزم الفاء بطبيعة أنّ ياء النسب لاحقة لها، ثمّ الياء المشدّدة، أي (ـِ + ي + ـِ + يّ)، وأنّ اللغة تعمد إلى المخالفة بين الأمثال المتتابعة، وهي بالطبع عادة لغويّة في لغتنا، وذلك لتجنّب الثقل الناتج من توالي الأمثال، والحذف طريقة للهرب من هذا التوالي الثقيل. ومن الجدير بالذكر أنّ هذا الحذف لم يعوّض بعده، فالحذف عادة يتبعه التعويض، وهذه حالة تجيزها العربيّة ولا ضير فيها، وقد أشار لذلك سيبويه حيث قال: "من كلام العرب أن يحذفوا ولا يعوضوا"[2]، ربما كان ذلك لكثرة الاستعمال أو ما شابه. فكان حذف الياء هروباً من توالي الأمثال، بقصد الخفّة في النطق.

ومثلها صيغة "فعولة" فحكمها عند النسبة إلى الأسماء التي تصاغ على وزنها حكم فعيلة، إذ ورد عند ابن جنّي أنّهم أجروا فعولة مجرى فعيلة؛ لمشابهتها إياها من عدة أوجه: أحدها أن كل واحدة من "فعولة" أو"فعيلة" ثلاثي[3] أيّ—دون اعتداد المدّة—والحرف الثالث في كل واحدة منهما حرف لين وفي اجتماع الواو والياء ردفين وامتناع ذلك في الألف وجواز حركة

[1] انظر سيبويه، ج3، ص339؛ المبرد، المقتضب، ج3، ص145.
[2] انظر سيبويه، الكتاب، ج4، ص83.
[3] ابن جنّي، الخصائص، ج1، ص116.

كل واحدة من الياء والواو مع امتناع ذلك في الألف إلى غير ذلك. وأنّ في كل واحدة من "فعولة" و"فعيلة" تاء التأنيث. ومنها اصطحاب فعول وفعيل على ذات الموضع[1].

2–قال ابن يعيش في التغيير الذي يطرأ على كلمة "أسيّد" عند النسبة إليها: "الباب في كل اسم قبل آخره ياء مشدّدة أن تفك الإدغام وتحذف الياء المتحرّكة فتقول في أسيّد وحميّر تصغير أسد وحمار أسيدي وحميري ومثله في النسب إلى سيّد وهيّن سيديّ وهينيّ"[2]

قد تنبّه ابن يعيش ومن سبقوه إلى هذه الظاهرة التي تشكّل ثقلاً على النطق، فهي تتطلب جهدا كبيراً يخشون من صعوبته إن لم يتخلّصوا منه، لذلك يعرض ابن يعيش لمسألة الفرار من الثقل الناتج من توالي الأمثال، في النسبة إلى مثل(أسيّد وحميّر وسيّد وميّت)، إذ تتوالى في هذه الكلمات ياءان أو أكثر إذا نسبنا إلى هذه الكلمات دون تغيير أو حذف، وفي هذه الحالة تلجأ العربية تلجا إلى الفرار والهرب من المتجانسات وكأنّهم يخشون الثقل الذي يلحق اللفظ جراء تتابع الياءات .

ووافق المبرّد وابن السرّاج وابن جنّي سيبويه في حكمه على هذه المسألة، إذ جاء في "الكتاب": "وذلك نحو أسيّدٍ، وحميّرٍ، ولبيّدٍ، فإذا أضفت إلى شيء من هذا تركت الياء الساكنة وحذفت المتحركة لتقارب الياءات مع الكسرة التي في الياء والتي في آخر الاسم، فلما كثرت الياءات وتقاربت وتوالت الكسرات التي في الياء والدال استثقلوه، فحذفوا"[3]

---

[1] ابن جنّي، الخصائص، ج1، ص116.

[2] ابن يعيش، شرح المفصّل، مج2–ج5، ص595–596.

[3] سيبويه، الكتاب، ج3، ص370–371؛ المبرد، المقتضب، ج3، ص135؛ الأصول في النحو، ج3، ص73؛ الخصائص،2، ص234.

ولا بدّ من النظر للكلمة من ناحية مقطعيّة، فكلمة "أسيّديّ" (u/sayy/diyy‘) تتشكّل من ثلاثة مقاطع (ص ح/ص ح ص ص/ص ح ص ص) الثاني والثالث منهما مقطع طويل مزدوج الإغلاق، ولأنّ الثقل الظاهر في هذه المقاطع ترفضه العربية، فإنها تلجأ حينئذ إلى حذف واحدة من الياءات هروباً من توالي الأمثال. وقد حذفت الياء المتحرّكة وأبقت الساكنة لتحقيق مطلب الخفة في اللفظ، فتصبح الكلمة بعد الحذف "أسيْديّ" (u/say/diyy') المكونة من ثلاثة مقاطع (ص ح/ص ح ص/ص ح ص ص) والأخف في النطق.

3- قال ابن يعيش في القياس في النسبة إلى طيء: "القياس في النسبة إلى طيء بوزن طيع طيئيّ لكنّهم جعلوا مكان الياء ألفا تخفيفاً لأنّه أخفّ وله نظائر وإن كان الجميع شاذاً غير مقيس عليه فمن ذلك قولهم في النسب إلى زبينة زباني وقالوا في يوجل ياجل كأنّهم اجتزءوا بأحد الشرطين في قلب الياء ألفاً وهو انفتاح ما قبلها"[1]

وقد كان لابن السرّاج وابن جنّي رأيا موافقا لما قاله سيبويه في النسبة الى كلمة طيء: "ولا أراهم قالوا طائيٌّ إلا فراراً من طيئيٌّ وكان القياس طيئيٌّ وتقديرها طيغيٌّ ولكنهم جعلوا الألف مكان الياء"[2]

وأمّا من ناحية مقطعية فإن النسبة إلى طيء طيئيّ، فقلبوا الياء من غير ياء النسبة ألفاً لتسهيل النطق، وهربا من توالي الياءات فمن المفروض أن تكون طيئيّ (ṭay/’iyy) المكونة من مقطعين (ص ح ص/ص ح ص ص)، الأول فيهما متوسط الإغلاق، والثاني مقطع طويل مزدوج الإغلاق والذي لا يكون إلّا في حال الوقف، لكنهم قلبوا الياء ألفا هروباً من توالي الأمثال

[1] ابن يعيش، شرح المفصّل، مج2-ج5، ص596.

[2] سيبويه، الكتاب، ج3، ص371؛ الأصول في النحو، ج3، ص317؛ الخصائص، ج1، ص156.

فأصبحت طائيّ (t$\overline{a}$/'iyy) المكونة من مقطعين (ص ح ح /ص ح ص ص) الأوّل فيهما مقطع طويل مفرد الإغلاق، والثاني طويل مزدوج الإغلاق.

4- قال ابن يعيش في النسبة إلى فتى: "تقول في النسب إلى فتى ورحى فتويّ ورَحَوِيّ فقلبت الألف واواً وإن كان أصلها الياء فراراً من اجتماع الياءات فإذا قدروا على الواو فقد حصل غرضهم على المخالفة فلم يغيروا اللفظ"[1]

قال سيبويه وابن السرّاج: "وفي فتيةٍ: فَتَوِيٍ"[2]

في هذه المسألة يوضح ابن يعيش ان النسب الى فتى يكون بإضافة واو قبل ياء النسب رغم أنه في أصلها ياءاً، بدليل قولنا في الجمع فتية وليس فتوة، فالألف في فتى منقلبه عن ياء لكن عند النسبة إليها بثبوت الياء تتوالى المتماثلات وتجتمع ثلاث ياءات، فالأصل في النسبة إلى فتى فتيّ (fa/ta/yiyy) المكونة من ثلاثة مقاطع (ص ح/ص ح/ص ح ص ص)، يتتابع في المقطع الأخير منها ثلاث ياءات وكسرة، وهنا تكمن صعوبة نطق المتماثلات كما سبق ذكره، فيقلبون الياء إلى الواو، لتصبح فتويّ (fa/ta/wiyy) المكونة من (ص ح/ص ح/ص ح ص ص)، فيكون المقطع الأخير يتكون من واو وياءين، وبذلك تكون المخالفة بين الأمثال فتصبح أخفّ على النطق، ومثلها رحى رَحَويّ.

وقد جاء من العرب من يقول بأن الثقل في تتابع الياءات أبلغ، لأنّك تجمع في (أميّيّ) أربع ياءات وفي فتى إنما يجتمع ثلاث ياءات[3]، وأن من العرب من يستعمل ذلك، لكنّ الصواب

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصّل، مج2-ج5، ص598.

[2] سيبويه، الكتاب، ج3، ص347؛ الأصول في النحو، ج3، ص65.

[3] انظر ابن يعيش، شرح المفصّل، مج2-ج5، ص599.

أنّ أميّ قد يكون لفظ مستعمل ودارج فيه وزن النسبة، أما فتويّ فهي لفظ غير مستعمل إلا في حالة النسبة.

المسألة التاسعة: الهروب من توالي الأمثال بالفصل

قال ابن يعيش في إضافة نون التوكيد إلى الفعل المسند إلى نون النسوة: "فأمّا فعل جماعة المؤنّث، فإذا دخلت عليه نونُ التوكيد المشدّدةُ؛ فإنّك تقول: "اضرِبْنانِّ" و"هل تَضرِبنانِّ؟ " والأصل: هل تَضْرِبنَ؟، فالنون لجماعة المؤنّث، ثمّ دخلت النون الشديدة، فصار هل تضربنَنِّ؟ باجتماعِ ثلاث نونات، وهم يستثقلون اجتماعَ النونات. ألا ترى أنّهم قالوا: "أنِي" وَ"كَأنِّي"، والأصل: "أنّنِي"، و"كَأنَّنِي"، فحذفوا النونات استثقالًا لاجتماعهنّ؟ فلمّا أدّى إدخالُ نون التأكيد على فعل جماعة النساء إلى اجتماع ذلك، ولم يُمّكِن حذْفُ إحداهنّ، أدخلوا ألفًا فاصلةً بين النونات لِيزول في اللفظ اجتماعُهنّ، فقالوا: اضربنَانِّ، فالألفُ ههنا شبيهٌ بالألف الفاصلة بين الهمزتين في نحو: {أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ} (1)، و {أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ} (2)؛ لأنّه بالفصل بينهما يزول الاستثقالُ"[1].

في هذه المسألة يبين ابن يعيش ان العربية عمدت إلى الفصل بين نون النسوة ونون التوكيد الثقيلة بالألف (الفتحة الطويلة)، للتخلّص من توالي الأمثال (النونات)، لتصبح الكلمة يضربنان.

ومن ناحية مقطعية فقد تحول الفعل من صيغة يضربنّ (yaḍ/rib/nan/na) المكون من (ص ح ص/ص ح ص/ص ح ص ص)، إلى صيغة يضربنانّ (yaḍ/rib/n$\bar{a}$n/ni) المكونة من (ص ح ص/ص ح ص/ص ح ح ص/ص ح). والعربية تكره اجتماع المتماثلات

[1] ابن يعيش، شرح المفصّل، مج4-ج9، ص140.

(النونات)، لأنها ستصبح ثقيلة على النطق، فيهرب من توالي الأمثال بالفصل بينهما بحرف ألف، فتصبح الكلمة "اضربنانّ".

المسألة العاشرة: الهروب من اللبس إلى أمن اللبس في النسب

قال ابن يعيش: "ما يمكن أن يلتبس فيه المفرد بالمركب، اعلم أن القياس في هذا الباب، أن تقع النسبة إلى الاسم الأول، لأن الاسم الثاني بمنزلة تمام الاسم، وواقع موقوع التنوين فكانت الإضافة إلى الأول لذلك، فقالوا: "في عبد القيس عبديّ، وفي امرئ القيس امرئيّ ومرئيّ" إن شئت هذا مقتضى القياس، إلّا أن يعرض ما يوجب العدول إلى الثاني، وذلك إما للبس يقع، أو لزيادة بيان متوقع"[1].

يشير ابن يعيش، إلى اللبس الذي ربما يقع في النسب إلى المركب الإضافي، فيكون إلى أحدهما دون الآخر، فالنسب إلى عبد القيس مثلاً يكون "عبديّ"، وهنا قد يقع اللبس، فربما يلتبس بالمفرد "عبد" لأن النسبة إليه أيضاً "عبديّ".

وهذا جعل العلماء يعمدون الى طريقة اخرى في هذا النسب يؤمنهم الوقوع في اللبس من بالنسبة إلى الجزء الثاني من الاسم المركّب، كما يرى بعض المتقدمين، لكن ذلك غير صحيح، لأن النسبة للجزء الثاني يعيدنا الى ذات اللبس، فإذا نسبنا إلى عبد القيس "قيسيّ"، سيلتبس بالنسبة إلى اللفظة المفردة، (قيس) لأنّ النسب إلى قيس "قيسيّ" أيضاً.

أمّا الكلمات التي يكون فيها الفرار من اللبس إلى أمن اللبس في النسبة إلى الجزء الثاني فهي الكلمات المستخدمة للكنية، فنقول في النسب إلى أم قيس "قيسيّ"، والسببفي ذلك هو التشابه الكبير الذي سيحصل بين الكلمات المبدوءة ب(أم) . وقد كان للمبرّد فكان له رأي في هذه

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، مج3-ج6، ص11.

المسألة، إذ يرى أنّ في مثل ما ذكر تنسب لما يحصل به التعريف، فتقول في غلام زيد "زيديّ"، لأن الأول صار معرفة بالثاني[1].

ورأي المبرّد هذا صحيح، ذلك لأنّ "غلام زيد" اشتهر بـ"زيديّ" عندما اكتسب الاسم الأول من الثاني معرفة، وأصبح دارجاً ومتداولاً بين الناس، وأصبح من المتعارف عليه أن النسب إلى "غلام زيد" تصبح في النسبة "زيديّ". وهذا الاشتهار بين الناس، وكثرة الاستعمال، سبب يوجب زوال اللبس. ويمكن القول هنا إنّ الهروب من المضاف إلى ما أضيف إليه، أو من ما أضيف إليه إلى المضاف، قد يكون لبساً، وقد يكون مأمون اللبس، ولقطع دائرة اللبس هذه، هرب العرب منه إلى النحت وهو أخذ حرفين من كل كلمة في التركيب الإضافي، ثم ينسبون إلى الكلمة بعد تركيبها، فيقولون في عبد القيس "عبقسيّ"، وفي عبد شمس "عبشميّ"[2]، وهذا هو الفرار خشية من اللبس إلى أمن اللبس في هذه المسألة.

المسألة الحادية عشرة: الهروب من اللبس إلى أمن اللبس في المركب العددي

قال ابن يعيش: "وليس في الأسماء ما يتوالى فيه ستة متحركات، ومن ذلك اثنا عشر، إذا نسبت إليه وهو علم، قلت: ثنويّ، في قول من قال: ابن بنويّ، بأن مجراهما واحد، وتقول اثنيّ في قول من قال ابنيّ، وذلك أنهم شبهوا عشر من اثنا عشر بالنون في اثنين ... فتقول اثنيّ وثنويّ، فأمّا إذا كان عدداً فلا يضاف إليهما؛ لأنك لو نسبت إليهما وجب أن تقول: اثنيّ أو ثنويّ، فكان يلبس بالنسب إلى الإثنين، كذلك سائر الأعداد المركبة، من نحو خمسة عشر، لا ينسب إليهما وهي عدد"[3].

---

[1] المبرد، المقتضب، ج3، ص141.

[2] انظر ابن يعيش، شرح المفصّل، مج3-ج6، ص12.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل، مج3-ج6، ص8-9.

يعرض ابن يعيش لمسألة المركب العددي، فالنسب إليه قد يوقع المتكلّم في دائرة اللبس، وتجدر الإشارة إلى أنّ العلماء القدامى قد وقفوا من هذه المسألة موقفين، فمنهم من منع النسب إليه إن لم يكن اسماً لأنه يلتبس بالمفرد؛ إذ لا بد من حذف المضاف أو المضاف إليه ك"اثنيّ عشر"، لأننا لو نسبنا إليه وجب أن نقول: اثنيّ، أو ثنويّ، فكان لا يعرف، هل كان النسب إلى اثنيّ، أو اثنيّ عشر، قال سيبويه: "وأما اثنا عشر التي للعدد، فلا تضاف ولا يضاف إليها"[1]، ومنهم من يجيز النسب إليهما منفردين لكي لا يقع اللبس، ومنهم أبو حاتم السجستاني، إذ قال في النسب إلى الثوب إذا كان طوله أحد عشر ذراعاً، "ثوب أحديّ عشريّ"، وفي المؤنث "إحديّ عشريّ"[2]. وحاول السجستاني أن يضع بذلك طريقة تمنع اللبس في الكلام، فالنسب إلى أحدهما، يوصلنا إلى لبس المفرد، ومثلها خمسة عشر، فالنسبة إلى الواحد منها "خمسيّ" فيلبس بالخمسة، أو "عشريّ" فيلبس بالعشرة.

فكلّ ما حصل في هذه الكلمات من تغيّرات، كان الهدف منها العدول عن اللبس إلى أمن اللبس.

المسألة الثانية عشرة: الهروب من اللبس إلى أمن اللبس في الفعل الماضي

قال ابن يعيش في علّة وضع الفتحة علامة تميز الفعل الماضي: "فإن قيل: ولِمَ كانت الحركة فتحة؟ فالجواب أن الغرض بتحرُّكه أن يجعل له مزيّةٌ على فعل الأمر، وبالفتح تصل إلى هذا الغرض كما تصل بالضمّ، والكسر. والفتُح أخفّ، فوجب استعماله....فلو بني على الضم لالتبس بالجمع في بعض اللغات، فعدل عن الضم مخافة الإلباس"[3]

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج3، ص375.

[2] انظر الرضيّ، شرح شافية ابن الحاجب، ، ج2، ص74.

[3] ابن يعيش، شرح المفصّل، مج3-ج7، ص225.

يعرض ابن يعيش في هذه المسألة، علّة وضع الفتحة علامة تميّز الفعل الماضي، موضّحاً أنه لو وضع غيرها من الحركات، كالضم مثلاً، لوقع لبس بصيغة الجمع من الفعل الماضي، فبعض لهجات العربيّة تجتزئ بالضمّة عن الواو كما في "قاموا...يقولون فيها قالُ"[1].

وقد اتفق ابن جني مع ابن يعيش في رأيه حيث جاء في همع الهوامع:" قد تحذف الْوَاو ضمير الْجمع مَعَ الْمَاضِي ويكتفى بإبقاء الضمة"[2]

حيث وقع الهروب في هذه المسألة، من اللبس في وضع الضمة بدلاً للفتحة، علامة تميّز الفعل الماضي من غيره من الأفعال، إلى أمن اللبس، بالاكتفاء بوضع الفتحة علامة تميّز الفعل الماضي؛ وذلك لئلا تختلط بعض اللهجات العربيّة ممّن يجتزؤون الواو في الفعل الماضي المسند إلى واو الجماعة، ويكتفون بالضمّة بدلاً عنها، بالفعل الماضي (في حال كانت علامة تمييزه الضمة).

المسألة الثالثة عشر: الهروب من اللبس إلى أمن اللبس في فعل الأمر

قال ابن يعيش: " همزة الوصل في الأمر تابعة لثالثِ المستقبل، إن كان مضمومًا ضممتها، وإن كان مكسورًا كسرتها، ولا يفعلون ذلك في المفتوحة لئلا يلتبس الأمر بإخبار المتكلم عن نفسه، نحوَ: "اعلم"، و"أعْلَمُ"[3].

قد يقع اللبس في حركة الأول من فعل الأمر إذا ما كانت وفق ضوابط تحكمها، فقد عرف عن العربية أنها تبدأ فعل الأمر بهمزة، فتكون محرّكة بمقتضى حركة الحرف الثالث من فعل الأمر، فإن كانت حركة الثالث الضم، ضمّت حركة الأول من الأمر، وإن كانت حركته

[1] ابن يعيش، شرح المفصّل، مج3-ج7، ص225.
[2] ابن جنّي، همع الهوامع، ج1، ص229.
[3] ابن يعيش، شرح المفصّل، مج3-ج7، ص302-303.

الكسر، كسرت، أمّا إن كانت حركة الثالث منه الفتح، فلا يحرّك أوّل الأمر بها؛ وذلك لوقوع اللبس، فحينما يريد المتكلّم الإخبار عن نفسه، يستخدم صيغة الفعل المضارع المبدوء بهمزة مفتوحة، وهنا يلتبس بالمعنى المقصود، كما في "اِعلم وأعلم"[1].

فجاء الهروب من اللبس بين الفعلين هنا، أمر بغاية الأهميّة؛ لما له من التفريق في المعنى بين الفعلين الأمر، والمضارع (عندما يريد المتكلّم الإخبار عن نفسه).

[1] ابن يعيش، شرح المفصّل، مج3-ج7، ص303.

الفصل الثالث

التعليل بالهروب من التقاء الساكنين

تنقسم أصوات اللغة العربية إلى صوامت وحركات، فالحرف إما يكون ساكناً أو متحركاً، فالمتحرك يكون بإحدى الحركات الثلاث، الفتحة أو الضمة أو الكسرة، والساكن يكون بالسكون أو ما يسمى بالوقفة الحنجرية، وكما أنّ لكل شيء قواعد وأحكاما، فلهذه الحركات والسكون أحكام أيضا، فلا يجوز التقاء ساكنين في أية كلمة أو في كلمتين متتاليتين، لأنّ ذلك فيه من صعوبة النطق ما يكفي لتحريك أحدهما هروبا من اللفظ الثقيل والذي يحتاج جهداً في النطق، إلى اللفظ الأخفّ والأسهل على النطق، كما في نظر المحدثين. وهذه الظاهرة ليست بجديدة عند علماء العربيّة، فهي ظاهرة تحدّث عنها النحاة القدماء كسيبويه والمبرّد وابن جنّي وغيرهم، إلّا أنّ تفسيرهم لما يحصل عند النطق بالساكنين متواليين كان غير مفصّل، كما هو عند المحدثين، بسبب خلو زمنهم من الأجهزة التي تقيس تردّدات الصوت وطبيعة الصوت وغيرها. وقد أشار ابن جنّي إلى أنّ هذا الموضوع مغفول عنه[1].

وأشار العلماء إلى حالات استثنائية تجيز فيها اللغة العربية التقاء ساكنين، من مثل أن يكون الساكن الأول حرف مدّ أو حرفا لينا، والثاني أول مثلين مدغمين، في كلمة واحدة. وتجدر الإشارة إلى أنّ العربية تلجأ إلى حركة تخلصها من اجتماع الساكنين، وهي الكسرة على الأصل، إلّا أنها قد تعدل عنها إلى الحركات الأخرى لأسباب منها: التخفيف، والإتباع، والردّ للأصل، وتجنّب اللبس[2].

---

[1] ابن جني، الخصائص، ج2، ص499.

[2] جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقيّة، مصر، ج2، ص175.

وفيما يأتي توضيح للمسائل التي تطرقت إلى التعليل بالهروب من التقاء الساكنين والتي تضمنها كتاب "شرح المفصل":

المسألة الأولى: الهروب من التقاء الساكنين بالتحريك

1- قال ابن يعيش فيما إذا كان الساكن الأول غير مدّة: "فإنّك لا تحذفه بل تحرّك الثاني"[1]، فمنه ما يتحرّك بالكسرة فقط وهذا من مثل: "أُبْلِه"، ومنه ما يجوز تحريكه بغير الكسر، فالأصل في "أبْلِه" أبالي وقد حذفت الياء فيه بسبب الجزم، لتصبح "أبال" بالكسرة، ثمّ أصبح هذا اللفظ كثير الاستعمال لم يعتدّوا بالياء المحذوفة فحذفوا معه الحركة أيضاً وذلك بسبب الجزم، فصارت أبالْ بالسكون، وهنا التقى ساكنان وهما الألف واللام، ثمّ هربوا من التقاء الساكنين بحذف الألف، فأصبحت "لم أُبلْ"، ولتجنب توهم الكسرة في اللام، أضافوا هاء السكت فعاد الساكنان ليلتقيا من جديد فعدلوا عن سكون اللام إلى كسرها لئلا يلتقي ساكنان، فصارت "لم أبلِه"، ولم يردّوا الألف المحذوفة لأنها مجرد حركة عارضة. قال سيبويه: "وزعم الخليل أن ناساً من العرب يقولون: لم أبله، لا يزيدون على حذف الألف حيث كثر الحذف في كلامهم"[2]، ووافقه المبرّد فقال: "وَأما "لم أبله" فَإِنَّهُ كثر في كَلَامهم، وَكَانَ الأَصْل في كل مطرح، وَكَانَ يَقُول في الْوَقْف: لم أبال، فيلتقى ساكنان: الْألف، وَاللَّام، فحذفت الْألف لالتقاء الساكنين؛ لِكَثْرَة هَذِه الْحُرُوف وَلَوْلَا كثرته لم يحذف؛ لِأَنَّهُ يلتقى ساكنان في الْوَقْف"[3].

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، مج4-ج9، ص269.

[2] سيبويه، الكتاب، ج4، ص405.

[3] المبرّد، المقتضب، ج3، ص167.

علّل ابن يعيش إضافة حركة للحرف الثاني إذا كان الساكن الأول غير مدّة بالهروب من مقطع صوتي ثقيل إلى مقطع صوتي خفيف، فانتقال صيغة "لم أبالِ" بعدة مراحل، كانت الأولى منها بحذف الكسرة التي بقيت من أثر الياء لكثرة استعمالهم لها فصارت: "أُبالْ" (u/bāl') إذ تكونت من (ص ح/ص ح ح ص) فانتهت بمقطع صوتي طويل مفرد الإغلاق وذلك لا يكون إلا في حالة الوقف. ثمّ حذفوا الألف فصارت: "أُبل" (u/bal')، فأضافوا لها هاء السكت كي لا يلتبس باللام الكسرة، فجاءت على صيغة "أُبلهْ"، فوقعوا ثانية في باب التقاء الساكنين، فهربوا من "أبله" (ub/lh') (ص ح ص/ص ص) وهو مقطع غير موجود في العربية فهربوا منه بكسر اللام لتخلص الصيغة إلى "أبلِه" (ub/leh') المكون من (ص ح ص/ص ح ص) والمنتهي بمقطع صوتي متوسط الإغلاق وهو مقطع مقبول في العربية، لاسيما أن العربية تلجأ إلى إضافة هاء السكت على أواخر الأسماء والأفعال والأدوات من مثل: لم يَخْشَهْ، وعِهْ، وحَتّامهْ، وهم مسلمونهْ، لإقفال المقاطع المفتوحة في نهاية الكلمات[1]، فأصبحت في نهاية المطاف بصورتها "لم أبلهْ" كما ذكرت عند ابن يعيش وغيره ممن سبقوه.

2- قال ابن يعيش في حالة التقاء ساكنين الأول منهما مدغم في الثاني: "أما ردّ ولم يردّ فقد اجتمع فيه ساكنان الحرف الأول المدغم ساكن والثاني المدغم فيه أيضاً ساكن للجزم في "لم يردّ" أو للوقف في "ردْ" فلمّا التقى في آخره ساكنان وجب تحريك الثاني لالتقاء الساكنين"[2]

فمنهم من يهرب من اجتماع الساكنين في لم يردّ إلى الضم باعتبار أنه يتبع حركة المدغم الراء، فتصبح لم يردّ.

---

[1] انظر فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتيّة في بناء الكلمة العربية، ص142.

[2] ابن يعيش، شرح المفصّل، مج4-ج9، ص276.

قال سيبويه في "ردّد": "وأما ردَّد ويردد فلم يدغموه؛ لأنه لا يجوز أن يسكن حرفان فيلتقيا، ولم يكونوا ليحركوا العين الأولى لأنَّهم لو فعلوا ذلك لم ينجوا من أن يرفعوا ألسنتهم مرتين، فلما كان ذلك لا ينجيهم أجروه على الأصل ولم يجز غيره[1].

ومن ذلك قوله تعالى: "لا تضارٌ والدةٌ"[2] قرأت بتشديد الراء وتسكينها[3]، قالوا في التقدير جمع بين ثلاثة سواكن، والألف لأنها حرف مد تجري مجرى المتحرّك، فبذلك يبقى في الكلمة ساكنان، ويجوز الوقف عليه ومن ثمّ أصبح الوصل فيها كالوقف[4]

قال ابن جنّي: "إذا صح سكون الراء في "تضار" فينبغي أن يكون أراد: لا تضارِر، كقراءة أبي عمرو، إلا أنه حذف إحدى الراءين تخفيفًا، وينبغي أن تكون المحذوفة الثانية؛ لأنها أضعف، وبتكريرها وقع الاستثقال"[5]

ومن ناحية مقطعيّة فهي كالآتي:

"تضارٌ"(tu/ḍaarr) والتي تحتوي على المقطع المديد (ص ح ح ص ص)، والذي لا يأتي إلّا وقْفاً، جاز أن يوصل بها في هذه الحالة باعتبار أنّ الألف حرف مدّ.

وفي لم يردٌ (ya/rudd) التي تنتهي بمقطع صوتي طويل مزدوج الإغلاق (ص ح ص ص) إلى (ya/rud/du) المنتهية بمقطع صوتي قصير (ص ح) وذلك أخفّ على النطق وأسهل من وجهة نظر ابن يعيش.

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج3، ص535.

[2] سورة البقرة، 233.

[3] انظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص228.

[4] انظر ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية،1420هـ، 1999م، ج1، ص48.

[5] السابق، ج1، ص123.

3–قال ابن يعيش في ما لا يتعدى من أسماء الأفعال: ""فَصَهْ ومَهْ" مبنيان لما ذكرناه ولأنهما صوتان سمي بهما وحكي حالهما قبل التسمية وبعد التسمية ...، وهما مبنيان على الوقف وذلك هو الأصل في كلّ مبني وإنّما حرّك منه ما حرّك لعلّة، وحال "إيه" كحال صه ومه في البناء وكان القياس أن تكون ساكنة الآخر كصه ومه إلّا أنّه التقى في آخرها ساكنان الياء والهاء فكسرت الهاء لالتقاء الساكنين"[1]

يتحدّث ابن يعيش عن الهروب من التقاء الساكنين بالكسر رغم ثقل هذا الكسر، فحال "إيه" كحال "صه ومه" إذ إنّها في الأصل مبنية على السكون، إلّا أنّ هذا السكون مستثقل فيهرب منه إلى حركة الكسر لكي لا يلتبس بـ"إيها" التي هي للكف، قال المبرّد: ""إيه" يَا فَتى: إذا أردْت أَن يزيدك من الحَدِيث، و"إيها" يَا فَتى، إذا كففته"[2]؛ فربما يلتبس على السامع حين يقال: إيهَ أو إيها، فهي غير واضحة سمعياً لأنّ الفرق فيها يقع في طول الفتحة فقط، إن كانت قصيرة كإيهَ أو طويلة كإيها. وللابتعاد عن هذا الالتباس وقع الهروب من الساكن إلى الكسرة رغم ثقل نطقها بعد الياء.

وهي من ناحية مقطعيّة كالآتي:

"إيْهْ (iyh') المكونة من (ص ح ص ص)، عدل عنها إلى "إيْهِ) (iyhi') المكونة من (ص ح ص/ ص ح).

[1] ابن يعيش، شرح المفصّل، مج2–ج4، ص179.

[2] المبرّد، المقتضب، ج3، ص25.

4–قال ابن يعيش في أين: "ووجب أن تبنى على السكون، لوقوعها موقع همزة الاستفهام، إلا أنه التقى في آخره ساكنان فحرّكت النون لاجتماعهما، وفتحت طلباً للخفّة"[1]

علّل ابن يعيش بناء اسم الاستفهام أين على السكون بوقوعه موقع همزة الاستفهام، وقد التقى الساكنان في أين عندما وجب تسكينها، فكان لابد من العدول عن واحد من الساكنين ليستقيم اللفظ، فمن المعروف أن العرب يميلون لنطق الأسهل، ويعدلون عن ما يصعب على اللسان لفظه، وقد وافق المبرّد سيبويه بأنّ أين، ومتى، وكيف، وحيث، إذا التقى في آخرها حرفان ساكنان حركوا الآخر منهما.[2] ومن ناحية مقطعية فما حدث هو:

انتقال "أيْنْ" ('ayn) المكونة من (ص ح ص ص) إلى "أيْنِ" ('ayni) المكونة من (ص ح ص/ص ح) للهرب من اجتماع الساكنين، ومن ثم انتقال "أيْنِ" إلى "أيْنَ" ('ayna) المكونة من (ص ح ص/ص ح) وذلك لأن من الثقل نطق الكسرة بعد الياء، واللجوء إلى الفتحة لعلّة الخفّة ومثلها كيتِ وأمسِ[3].

5–قال ابن يعيش في تاء التأنيث الساكنة: "... فإن لقيها ساكن بعدها حرّكت بالكسر لالتقاء الساكنين ...، ولا يرد الساكن المحذوف حيث الحركة غير لازمة إذ كانت لالتقاء الساكنين ولذلك تقول المرأتان رمتا فلا ترد الساكن، وإن انفتحت التاء لأنها حركة عارضة ...، وقد قال بعضهم رماتا"[4]

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصّل، مج2–ج4، ص279.

[2] سيبويه، الكتاب، ج3، ص285، والمقتضب، ج3، ص173.

[3] انظر ابن يعيش، شرح المفصّل، ص282، وص330.

[4] ابن يعيش، شرح المفصّل، مج4–ج9، ص129–130.

في هذه المسألة، يناقش ابن يعيش قضية تاء التأنيث الساكنة وكيف يتم الهروب من أن يلتقي معها ساكن ثان. ويقول في مثل "رمت" أنّ الأصل فيها رمى+تاء التأنيث الساكنة فكان الهروب من التقاء الساكنين بطريقتين أولهما الحذف، أي حذف الألف وإبقاء التاء، والثانية بتحريك التاء نفسها بالفتحة لتناسب الألف التي قبلها. فالأصل فيها عند إسنادها إلى ضمير المثنى المؤنث الغائب "رماتا".

وهي من ناحية مقطعية، انتقال الكلمة من مقطع صوتي ثقيل ناتج من تتابع ساكنين إلى مقطع صوتي خفيف، فكلمة "رماتا" (ra/m$\overline{a}$/t$\overline{a}$) المكونة من (ص ح/ ص ح ح/ ص ح ح) والتي يلتقي فيها ساكنان، الألف الساكنة والتاء، تحولت إلى "رمتا" (ra/ma/t$\overline{a}$) المكونة من (ص ح/ص ح/ص ح ح) و"رمات" (ra/m$\overline{a}$t) المكونة من (ص ح/ص ح ح ص) المنتهية بمقطع طويل مفرد الإغلاق إلى "رمت" (ramat) المكونة من (ص ح/ص ح ص) المنتهية بمقطع متوسط مغلق.

وفي ذلك جاء قول الشاعر[1]:

لها متَنتَان خظاتا كما أكبَّ على ساعديه النّمرْ

والشاهد في هذا البيت كلمة "خظاتا"، فالقياس أن يقول خظتا، إلّا أنّه ردّ الألف التي كانت قد سقطت لاجتماع الساكنين في الواحد، ولما حركت تاء التأنيث عند التقائها بألف التثنية رجعت الألف المحذوفة للساكنين.

[1] البيت من المتقارب، وهو لامرئ القيس، الديوان، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، ط4، دار المعارف، القاهرة، ص164.

6- قال ابن يعيش في "هلمّ": "قد تقدّم أنّ هلمّ اسم من أسماء الأفعال ومسماه ايت وتعال وهو مبني لوقوعه موقع الفعل المبني وأصله أن يكون ساكناً على أصل البناء وإنّما حرّك آخره لالتقاء الساكنين وهما الميمان في آخره"[1]

يناقش ابن يعيش مسألة "هلمّ"، وهي جملة من الجمل التي كانت تقال عند العرب بمعنى: "لمّ الله شعثه" تسبقها ها التنبيه، فهي مكونة من ها التنبيهية و"لمّ"، ومع استعمالها لجأت العربية إلى حذف "ها التنبيهيّة" للخفّة، وكان القائل بها يقصد "لمّ نفسك وإيت إلينا"، وهي على وجهين متعدية مثل "هات" تتطلّب مفعولاً به، وغير متعديّة بمعنى تعال وأقبل إلينا[2]. ويذكر ابن يعيش أنّ هلمّ في أصلها اسم مبنيّ على السكون، فمن المفروض أن ننادي هلمَّ بالتشديد الساكن، لكن لأنه لا يجوز التقاء الساكنين، تلجأ العربيّة للتخلّص من أحدهما، فهربوا من أحد الساكنين بالتحريك بالفتح. قال تعالى: "قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا"[3]

ومن العرب من يضيف الفتحة الطويلة أي الألف عوضاً عن الفتحة القصيرة عند إرادة نداء المفرد، فقد جاء عند سيبويه: "تقولك هلمَّ وهلمَّا وهلمِّي وهلممن والهاء فضلٌ، إنَّما هي ها التي للتنبيه، ولكنهم حذفوا الألف لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم"[4]، كما حذفت الألف من "ها" لسكون اللام في لغة أهل الحجاز إذ قالوا "المم"[5]

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصّل، مج2-ج4، ص192.

[2] انظر الزّمخشري، المفصّل في صنعة الإعراب، تحقيق د.علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م، ج1، ص193.

[3] سورة الأنعام، 150.

[4] سيبويه، الكتاب، ج3، ص529.

[5] انظر ابن جنّي، الخصائص، ج2، ص18.

ومن ثمّ فإنّ بعض القبائل العربيّة عاملت هلمّ معاملة الفعل، إذ جاء عن سيبويه: "واعلمْ أنَّ ناسا من العرب يَجعلون هَلُم بمنزلة الأمثلة التى أُخِذَتْ من الفعل، يقولون: هلمَّ وهَلُمَّى وهَلُمَّا وهَلُمُّوا"[1]

وذكر المبرّد أنّ بني تميم يجعلونها بمنزلة الفعل الصحيح، ويعدّون الهاء حرفاً زائداً، فيقولون: هلمّ يا رجل.[2]

والسبب في الهروب من الساكنين إلى تحريك أحدهما بالفتح عند العلماء القدامى هو التركيب وقد أجمع النحويون على ذلك[3]، أي أنّها صيغة مركّبة من "ها لمّ" كما سبق ذكره.

ومن ناحية مقطعيّة فقد تحولت صيغة "هلمُّ" (ha/lumm) المنتهية بمقطع طويل مزدوج الإغلاق (ص ح ص ص)، وهو من أنواع المقاطع التي تثقل على النطق ولا تجوز إلّا في حالة الوقف، إلى صيغة "هلمَّ" (ha/lum/ma) المنتهية بمقطع قصير يتكون من (ص ح)، وهو من المقاطع الخفيفة والسهلة على النطق وتجوز في غير حالات الوقف، أيّ أنّها تتلاءم مع السبب المراد التخلّص من التقاء الساكنين لأجله.

وتجدر الإشارة إلى وجود مذهبين في "هلمَّ"، المذهب الأوّل، وهو مذهب أهل الحجاز، يجعل "هلمَّ" بلفظ المفرد مع المخاطب الواحد والمخاطبين الاثنين والمخاطبيْن من جماعة المذكّر والمؤنث[4]، فيستخدمون صيغة المفرد من "هلمَّ" إن كان المخاطب مفرداً أو مثنى أو جمع مذكر أو جمع مؤنّث، وهذا المذهب على القياس من "صه ومه"، فقد جاء في منزل كتابه عزّ وجلّ:

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج1، ص252.

[2] المبرّد، المقتضب، ج3، ص203.

[3] الأستراباذي، شرح الشافية، ج2، 244.

[4] انظر ابن يعيش، شرح المفصّل، مج2-ج4، ص193.

"وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا"[1]، فقد أفردت الصياغة القرآنيّة لفظ "هلمَّ" مع أنّ الخطاب إلى جماعة المذكّر "لإخوانهم". وقد يكون هناك رأي آخر، وهو أنّ من كان يقول بهذا المذهب كان يسعى إلى الوصول إلى أقصى درجات الخفّة والسهولة، لذلك كان من الصعب عليهم أن يستعملوا لفظ المثنى من هلمَّ مع المخاطبين الاثنين، ولفظ الجمع من هلمّوا مع جماعة المخاطبين، لأن من الثقيل على اللفظ أن يثنّى الفعل بتثنية الفاعل ويجمع بجمع الفاعل، لأنّ ذلك يشبه لغة "أكلوني البراغيث"، فإذا أسند الفعل إلى الفاعل المثنى أو الجمع فيجب أن يكون لفظ الفعل مفرداً، كما جاء عند ابن مالك: "وجرّد الفعل إذا ما أسندا ... لاثنين أو جمعٍ كفاز الشّهدا"[2]، فإن عاملوا "هلمَّ" معاملة الفعل، فثنّوه مع الفاعل المثنّى، وجمعوه مع الفاعل الجمع، تشكّل ثقل كبير جدّاً لوجود فاعلين لفعل واحد، فمن أخذ بهذا المذهب فقد هرب من الوقوع في دائرة الصعوبة النطقيّة المتشكّلة في لغة "أكلوني البراغيث".

وأمّا المذهب الثاني، وهو مذهب بني تميم، فإنهم يفردون لفظ "هلمّ" مع المفرد، ويثنّونه "هلمّا" مع المخاطبين الاثنين، ويجعلونه على صيغة الجمع "هلمّوا" مع جماعة المخاطبين المذكر والمؤنث فيقولون: "هَلْمُمْنَ" وسبب ذلك لأنّ لام الكلمة يلحقها التسكين عند اتصال نون الإناث المخففة إذا كانت ضمير رفع كما في "ضربْنَ"، وكان رأي الفرّاء أن تقول: هلمَّنَّ[3] والسبب في ذلك أنّ هذه النون تعتبر ضمير جماعة لا تكون إلا وقبلها حرفاً ساكناً فزادوا نوناً ثانية قبلها ليقع السكون عليها وتأمن حركة الميم فتكون بمثابة الوقاية لها من السكون، ومنهم من يجعل بدل نون الوقاية ياء وهذا شاذّ[4]. ويمكن القول إنّ من الصعوبة بمكان أنّ يؤخذ بهذا المذهب، لأنّ العرب

---

[1] سورة الأحزاب، 18.

[2] ابن مالك، ألفيّة ابن مالك، ج1، ص25.

[3] انظر ابن يعيش، شرح المفصّل، مج2-ج4، ص193

[4] السابق، ص193-194.

في طبيعتهم يميلون للسهولة وليس للعكس من ذلك، فكلّما ثنّوا وجمعوا "هلمّ" مع تثنية الفاعل وجمعه تشكّل فاعلان لفعل واحد، وهو أمر لا تستسيغه العربيّة لأنّه يندرج ضمن لغة "أكلوني البراغيث"، رغم أنّ من العرب من يجيزها.

المسألة الثانية: الهروب من التقاء الساكنين بالحذف والتحريك

قال ابن يعيش في "أفّ": "قد تقدّم القول في أف مبنيّة ومعناها أتضجّر ونحوها، وحقها السكون على أصل البناء والحركة فيه لالتقاء الساكنين"[1]

يناقش ابن يعيش، هنا، كلمة "أفّ"، فيقول إنها اسم مبني على السكون هرب من هذا السكون إلى الحركة لعلّة اجتماع ساكنين، فأتى في "أفّ" ثلاث لغات، الأولى حرّكت بالضم للإتباع، والثانية حرّكت بالفتح للخفّة، والثالثة حرّكت بالكسر على أصل التقاء الساكنين.

وقد كان وجهاً من أوجه الهروب من اجتماع ساكنين حذف إحدى الفاءين من أفّ، وذلك لتخفيفها على النطق، فصارت أف ساكنة، لأنها لمّا كانت متحركة كانت كذلك لاجتماع الساكنين فيها، وبحذف فاء منهما زال السبب الموجب لتحريكها.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ سيبويه لم يذكر توضيحاً مفصّلاً عن "أفّ"، أمّا المبرّد فقد وضّح أنّها قد تأتي "أفه وتفه"، فَإِن أريد الإفراد منها صارت "أُفٍّ" بِغَيْر هَاء وهُوَ مبْنى؛ لِأَنَّهُ فى مَوضِع الْمصدر وَلَيْسَ بمصدر، وقد يبنى على الْفَتْح وَالْكَسْر وَالضَّم[2].

وقد ذكر ابن جنّي ذلك في الخصائص فقال: "قولهم: أفَّ اسم الضجر، وفيه ثماني لغات أفٍّ وأفٍ وأفَّ وأفٌ وأفَّ وأفًّا وأفّي ممال، وهو الذي تقول فيه العامة: أفي وأف خفيفة"[1]

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصّل، مج2-ج4، ص231.

[2] انظر المبرّد، المقتضب، ج3، ص222-223.

فالتغيّر الذي يجب أن يقع على "أف" في حال التقاء الساكنين هو الحذف أو التحريك، فإن الحذف طريقة من طرق الهروب أو التخلّص من التقاء الساكنين، إلّا أنّ كلمة "أفْ" ستصبح في حال الحذف تحمل طابع الخفّة، ولا بدّ من أن يتغيّر معناها جرّاء ذلك الحذف، وربما بدا أنّ الحذف في "أفّ" يشكّل انحرافاً عن المعنى الحقيقيّ أيّ (التنفيس عن ما في النفس من تضجّر) الذي جاءت من أجله كلمة "أفّ"، فنحن نستخدم هذه الكلمة في حالة الشكوى من الضجر والتعب، للتعبير عما في خلجات النفس من إحساس بالضجر أو الإرهاق من شيء ما، والتضعيف لازم في هذه الحالة، إذ يعبّر عن المعنى المراد. فالفاء صوت من الأصوات الاحتكاكيّة، وقد جاء عند العلماء القدماء والمحدثين وصفاً لصوت الفاء باعتباره احتكاكيا، فهو صوت رخو مهموس، يتكون من اندفاع الهواء مارّا بالحنجرة دون أن يتذبذب معه الوتران الصوتيان، وبعد ذلك يتّخذ الهواء مجراه في الحلق والفم حتى يصل إلى مخرج الصوت وهو بين الشّفة السفلى وأطراف الثنايا العليا، ومن ثمّ يضيق المجرى عند مخرج الصوت، فيسمع من هذا نوع من صوت الحفيف عالياً، ولا بدّ من الإشارة إلى أنّه لا يوجد نظير مجهور من الفاء[2]. فهذا الاحتكاك هو ما يشكّل حفيفاً يعبّر مع تضعيفه باستمرار مرور الهواء بين الشفة والأسنان عن التضجّر، لذا جاءت الصياغة القرآنية: "فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا"[3]، فجاءت "أفّ" مضعّفة للدلالة على أنها قوية المعنى رغم صغرها فلا يقال للوالدين أدنى كلمة قد توحي لهما بالتضجّر.

أمّا في حال الهروب من التقاء الساكنين بالتحريك، فإنّه يكون إلى واحدة من الحركات الثلاث (الفتحة أو الضمّة أو الكسرة)، ويجوز التحريك لأيّ واحدة منها كما قال النحاة، فمن

---

[1] ابن جنّي، الخصائص، ج3، ص39-40.

[2] إبراهيم أنيس، الأصوات اللغويّة، ص46.

[3] سورة الإسراء: 23.

يهرب من التقاء الساكنين إلى تحريك الفاء الثانية بالكسر فقد عمل بمبدأ التخلّص من الساكنين المعتاد (أي المجيء بكسرة على أصل ما عمل به النحاة في التفريق بين الساكنين). ومن يهرب من التقاء الساكنين إلى تحريك الفاء الثانية بالفتح فمقصده طلب الخفّة والسهولة. وأمّا من يهرب من التقاء الساكنين إلى تحريك الفاء الثانية بالضمّ، فيكون قد أتبع حركة الفاء لحركة الألف. وجاء عند ابن جنّي: "والحركة في جميعها لالتقاء الساكنين. فمن كسر فعلى أصل الباب، ومن ضم فللإتباع، ومن فتح فللاستخفاف، ومن لم ينون أراد التعريف، ومن نون أراد التنكير"[1]

ومن ناحية مقطعيّة فقد تحوّلت صيغة "أفّ" ('uff) المكونة من مقطع طويل مزدوج الإغلاق (ص ح ص ص) والذي يصعب على النطق بطبيعته ولا يجوز إلّا في حالة الوقف— تحولت بالحذف إلى "أفْ) ('uf) المكونة من مقطع متوسط الإغلاق (ص ح ص) والذي يصح في حال الوقف وغير الوقف، وذلك أسهل على النطق وأخف كما يرى ابن يعيش. لكنّ ذلك الحذف قد يخلّ بالمعنى المراد من "أفّ"، فمرور النفس من خلال موضع نطق الفاء (الشفة والأسنان) خلال عملية النطق يسهم، كما يبدو، بمعنى التفريج عن النفس جرّاء ما يصيبها من ضجر وتعب، وبحال الحذف ستقصر المدة الزمنية التي تنطق فيها الفاء. لذا، سيقصر اللفظ في هذه الحالة عن التعبير. وربما يصبح اللفظ غير واضح سمعيّاً، إذ إن الوضوح السمعي يتأثّر بعدّدة عوامل، منها الاحتكاك الموضعي وهو الذي يحدث باحتكاك الهواء في مواضع النطق، وهو احتكاك مسموع، لكنّه يفقد قسماً من طاقة الصوت التي تحولت إلى احتكاك. وهذا يعمل على إفقاد الصوت بعض طاقته الإسماعية[2]، حتى إن كان الغرض من الحذف الهروب خشية الثقل الناتج عن التقاء الساكنين.

---

[1] ابن جني، الخصائص، ج3، ص39–40.

[2] استيتية، الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقيّة وفيزيائية، ص169.

وأمّا بالنسبة إلى الهروب من التقاء الساكنين في "أفْ" بالتحريك، فهو يتم من ناحية مقطعيّة كالآتي:

1. تتحوّل "أفّ" من 'uff' المكونة من مقطع طويل مزدوج الإغلاق (ص ح ص ص) والذي يصعب على النطق بطبيعته ولا يجوز إلّا في حالة الوقف، إلى "أفٍّ" ('uf/fi) المكونة من مقطعين، والتي تنتهي بمقطع قصير مكوّن من (ص ح) وهنا كانت الكسرة على أصل التقاء الساكنين.
2. تتحوّل "أفّ" من 'uff' المكونة من مقطع طويل مزدوج الإغلاق (ص ح ص ص) والذي يصعب على النطق بطبيعته ولا يجوز إلّا في حالة الوقف، إلى "أفَّ" ('uf/fa) المكونة من مقطعين، والتي تنتهي بمقطع قصير مكوّن من (ص ح) وهنا كانت الفتحة لمن يقصد أن يخفّف نطق اللفظ قدر الإمكان.
3. تتحوّل "أفّ" من 'uff' المكونة من مقطع طويل مزدوج الإغلاق (ص ح ص ص) والذي يصعب على النطق بطبيعته ولا يجوز إلّا في حالة الوقف، إلى "أفُّ" ('uf/fu) المكونة من مقطعين، والتي تنتهي بمقطع قصير مكوّن من (ص ح) وهنا كانت الضمّة لإتباع حركتها لحركة الألف.

المسألة الثالثة: الهروب من التقاء الساكنين بالهمز

قال ابن يعيش في التقاء الساكنين وكيف أنّ من العرب من يكره اجتماعهما فيهمز الألف: "اعلم أنّ من العرب من يكره اجتماع الساكنين على كلّ حال وإن كانا على الشرط الذي يجوز فيه الجمع بين ساكنين من نحو دابّة وشابّة"[1].

[1] ابن يعيش، شرح المفصّل، مج4-ج9، ص278.

يقصد ابن يعيش من هذه المسألة أن يوضّح كيف أنّ جماعة من العرب كانوا يكرهون التقاء الساكنين حتى وإن كان الحكم فيهما جواز ذلك، فيقلبون ألف شابّة ودابّة إلى همزة في كونهم لا يستطيعون تحريك الألف؛ فهي لا تقبل الحركة، وهم في الحقيقة يهربون من نطق الساكنين المجتمعين في شابّة ودابّة، إلى نطقهما مهموزتين "شأبّة ودأبّة"، وهم يهربون من الساكن المكون لمقطع صوتي ثقيل كما في: "شابّة" (šābbah) الذي يحتوي على المقطع الطويل (ص ح ح ص) والذي لا يستساغ إلّا في حالات الوقف فقط ولا يجوز وصله—يهربون إلى مقطع صوتي غير مستثقل كما في "شأبّة" (ša'/bah) الذي يحتوي على المقطع (ص ح ص) الذي يسهل نطقه.

وقد جاء في الهروب من التقاء الساكنين بالهمز بالرغم من جواز الالتقاء قراءة: "غير المغضوب عليهم ولا الضّالّين" بهمز الألف وفتح الهمزة: "ولا الضَّألّين"،

وهذا الهمز ما هو إلّا وسيلة اتبّعتها بعض القبائل العربيّة للتخلّص من المقطع الطويل في الكلام النثري، قال الزمخشري: "وهذه لغة من جدّ في الهرب من التقاء الساكنين"[1]

قال ابن جنّي في سبب الهروب من اجتماع الساكنين إلى الهمزة: "لأن الألف حرف ضعيف واسع المخرج، لا يتحمل الحركة كما قدمنا من وصفه، فإذا اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف منه، وهو الهمزة"[2].

[1] الزمخشري، الكشّاف، ج1، ص17.

[2] ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، ج1، ص86.

وفي ما يشبه ذلك قراءة بعض القرّاء لآية: "اشتروا الضلالة بالهدى"[1] بهمز الواو في اشتروا، فقرأت: "واشترؤوا" كما عند الكسائي، جاء في تفسير القرطبي "وَأَجَازَ الْكِسَائِيُّ هَمْزَ الْوَاوِ وَضَمَّهَا كَأَدْؤُرٍ"[2]

ويمكن القول بأنّ الهروب من التقاء الساكنين إلى الهمز في موضع أجيز فيه التقاؤهما، وهو هنا مجيء الحرف المشدّد بعد حرف المدّ، ليس بضرورة، وإنّما وقع ذلك لتغيير البنية المقطعية، بحيث تصبح أكثر سهولة وخفّة على النطق.

المسألة الرابعة: الهروب من التقاء الساكنين بالحذف

1- قال ابن يعيش في "كاد": "يشير بذلك إلى الفرق بين "كاد"، و"عسى"، وإن كان تصرّفُهما يجري على منهاج واحد كسائر الأفعال المتصرّفة، فتقول: "زيدٌ كاد يفعل"، فيكون في "كاد" ضميرٌ مرفوعٌ يعود إلى "زيد"، كما كان ذلك في "كانَ" من قولك: "زيدٌ كان قائمًا"، و"الزيدان كادا يقومان"، و"الزيدون كادوا يقومون"، كما تقول ذلك في "كانَ". وتقول في المؤنّث: "هندٌ كادت تقوم" كما تقول: "كانت". وفي التثنية: "كادتا"، وفي الجمع: "كِدْنَ". لمّا سكنت اللام لاتّصال ضمير الفاعل به. سقطت الألف لالتقاء الساكنين، وكذلك مع المخاطب والمتكلّم"[3]

ومن المعروف أنّ كلمة كاد تعني "أوشك"، والكثير من العرب من يستخدمها متبوعة ب"أن"، فيقولون: كاد أن يجلس، وكاد أن يقارب الخطر، وغيرها. والصحيح على غير ذلك فقد

---

[1] سورة البقرة، 16.

[2] شمس الدين القرطبي، تفسير القرطبي، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1964م، ج1، ص210.

[3] ابن يعيش، شرح المفصّل، مج3-ج7، ص401.

نفى سيبويه استخدام "أن" بعد كاد. قال سيبويه: "وأما كاد فإنَّهم لا يذكرون فيها أن، وكذلك كرب يفعل، ومعناهما واحد. يقولون: كرب يفعل، وكاد يفعل ولا يذكرون الأسماء في موضع هذه الأفعال"[1]

لكنّ ابن يعيش في هذه المسألة يرمي إلى الحذف الذي وقع في صيغة جمع المؤنث من كاد، فقد لاحظ ابن يعيش أنّ صيغة جمع المؤنث من كاد، فيها حرف محذوف، فهي في أصلها "كادن"، أي كاد + نون الإناث، لكنّ في هذا ثقلاً كبيراً جرّاء تتابع ساكنين في وسط الكلمة (الألف والدال)، فتلجأ العربيّة إلى حذف الألف هروباً من الثقل الناتج من التقاء الساكنين، فتصبح الكلمة "كدن". وهي من ناحية مقطعية كالآتي:

صيغة كادنَ (kād/na) المكوّنة من مقطعين، (ص ح ح ص/ص ح) الأول منهما مقطع طويل مفرد الإغلاق وذلك يكون في حالة الوقف فقط، وعند حذف الألف من كادن تصبح كدِن (kid/na) المكوّنة من مقطعين (ص ح ص/ص ح) الأول منهما متوسط الإغلاق، والثاني مقطع قصير.

وبهذا يتضّح لدينا الهروب من التقاء الساكنين في كادن بالحذف كما ورد عند ابن يعيش.

2- قال ابن يعيش: "أما ما كان من الأفعال على "أفعَلَ" معتلَّ العين، نحوُ: "أجاز يُجِيزُ"، و"أطاق يطِيقُ" ونظائرهما من نحو "أقام"، و"أقال"، فإنّ المصدر منها على "إجازَةٍ"، و"إطاقة"، و"إقامة"، و"إقالة"، والأصل: "إجْواز"، و"إطواقٌ"؛ لأنه من "أجاز يجيز"، و"أطاق يطيق"، فهو كقولك: "أكرَمَ يُكرِمُ إكرامًا"، إلَّا أنّه لمّا اعتلّت العين من "أجاز يجيز"، و"أطاق يطيق" بقلبها ألفًا؛ أعلوا المصدر حملًا على الفعل بنقل حركتها إلى ما قبلها، ثم

[1] سيبويه، الكتاب، ج3، ص159.

قلبت العين ألفًا؛ لتحرُّكها في الأصل وانفتاحِ ما قبلها الآنَ، وكانت الألف بعدها ساكنةً، فحذفت الألف لالتقاء الساكنَين، وعُوّض من المحذوف التاء"[1]

في هذه المسألة يعرض ابن يعيش لمسألة ما كان على وزن "أفعل" معتل العين، من مثل "أجاز يجيز"، فإنّ المصدر منها "إجازة"، لكنّها لم تأت هكذا على الأصل، فالأصل في مصدرها أن يكون "إجواز"، لكنّ بسبب اعتلال عين الكلمة "بالألف"، اعتلّ المصدر حملاً على الفعل، وذلك بنقل حركتها إلى ما قبلها ثمّ قلب العين ألفاً.

وقد لاحظ ابن يعيش أنّ الخليل وسيبويه يذهبان إلى أن المحذوف ألفُ "إفعال" لأنّها زائدة، فهي أولى بالحذف من وجهة نظره[2].

ومن الملاحظ، هنا، حدوث الهروب من التقاء الساكنين بالحذف، إذ مرت كلمة إجازة بمراحل عديدة حتى أصبحت بهذا الشكل، فقد انتقلت الكلمة من المصدر "إجواز" الذي على وزن إفعال، إلى "إجاال" باعتلال العين بقلبها ألفاً، حملاً على اعتلال عين الفعل، وبذلك يكون قد التقى ساكنان وهما "الألف الأصلية والألف المعتلة والمنقلبة عن الواو"، وللهروب من التقاء الساكنين حذفت ألف إفعال، فأصبحت الكلمة كما هي عليه الآن "إجازة". وهي من ناحية مقطعية كالآتي

في أصلها "أجاز – إجواز"

"أجاز" ('a/dž$\overline{a}$/za) المكونة من (ص ح/ص ح ح/ص ح)، وإجواز ('idž/w$\overline{a}$z) المكوّنة من (ص ح ص/ص ح ح ص).

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصّل، مج3–ج6، ص89.

[2] السابق.

فقد اعتلت العين في المصدر لاعتلالها في الفعل فأصبحت "إجاز" ('i/džāāz) المكّونة من (ص ح/ص ح ح /ح ح ص).

ومن ثمّ حذفت ألف إفعال للهرب من التقاء الساكنين لتصبح "إجاز" ('i/džāz) المكونة من (ص ح/ص ح ح ص).

وبعد ذلك أضيفت التاء لتصبح "إجازة" ('i/dž$\overline{a}$/zah) المكونة من (ص ح/ص ح ح/ص ح ص).

الخاتمة:

تتبّعت هذه الدراسة ظاهرة لغويّة قديمة، وردت في المصادر اللغويّة العربيّة، فسلّطت عليها الضوء مفهوما، ومصطلحا، وجمعتها بحدود قد تكون من الحدود الجامعة الشاملة لها، وتوصّلت من خلال ذلك إلى النتائج الآتية:

- الهروب وسيلة لغويّة من وسائل التخلّص التي تهدف إلى استقامة النطق وسهولة التعبير.
- الهروب وسيلة تخلّص مما يمنع الفصاحة، فما يثقل من اللفظ نطقه يسعى الهروب إلى خفّته، وما يطول على اللفظ يختصره، وما يلتبس به يلجأ إلى أمنه.
- لا يمكن إطلاق حكم قاطع بحق جواز الابتداء بالساكن، ومن خالفه ذلك إنما خالفه بالنظر إلى الكلمة المبدوءة بساكن من حيث وقت قياس صوت الكلمة، ومن أنكر من العلماء القدماء والمحدثين فكرة الابتداء بالساكن، فقد نظروا إلى نقطة الصفر الزمنية الحقيقيّة لبداية الكلام، فالناطق يبدأ بتحريك عضلات جهاز النطق التي يحتاجها لنطق همزة الوصل مع الكسر، إلا أنه لا ينطقها فعلاً، بل ينطق الصوت الساكن بعدها. فهؤلاء نظروا إلى الكلمة من وقت بدء تهيئة الصدر بالنفس للنطق بها؛ إذ يبتدأ بصوت خفيّ مكسور قبل البدء بالكلام، وهو سلّم للكلام. وإنّ من قال من العلماء بجواز الابتداء بالساكن، فإنه نظر إلى الكلمة من لحظة نطقها، وظهورها على شكل موجات صوتيّة مسموعة، أيّ منطوقة، فكلا الطرفين على حقّ باعتبار الزمن المبدوء به الكلام. ولا يمكن إنكار جهود كل منهما للوصول إلى فهم واضح حول هذه القضيّة.

- الهروب من نطق حروف القلقة من غير قلقلة إلى نطقها مقلقلة مرده، أولا، إلى خشية الوقوع بالثقل، إذ نطق الصوت مقلقلاً يمثّل اقتصاداً لغوياً يتمثّل في توفير كبير في زمن التردّد، ذلك أنّ زمن تردّد الصوت بلا قلقلة يزيد على زمن تردّده مقلقلاً من ثلاثة أضعاف إلى خمسة، وثانيا، إلى توفير الجهد المبذول عند النطق بالحرف غير مقلقل، فالقلقلة من شأنها تخفيف زمن التردّد، فالأصوات الوقفيّة تحتاج إلى جهد يبذله الإنسان عند النطق بها.
- قد يكون الهروب من اجتماع الهمزات وتتابعها ليس فقط للهروب من توالي المتماثلات، بل قد يكون لكثرة الاستعمال.
- اللغة العربيّة تتخلّص من توالي الأمثال، لأنها تؤدّي إلى ثقل في الكلام وزيادة في الجهد المبذول.
- تقسيم اللفظ إلى مقاطع صوتيّة يكون طلباً للسهولة في نطق الكلمات، وقد يكون هو العلّة في الهروب من التقاء الساكنين، وليس استحالة اجتماعهما كما في "ولا الضالّين".
- اللغة العربيّة تهرب من اللبس في الكلمات بطرائق عدّة، منها تغيير حركات الكلمة، والهروب من الأصل الملتبس به إلى ما هو شائع وكثير الاستعمال.
- النحت طريقة من طرق التخلّص من اللبس، وهي طريقة ذكيّة وضعتها العربيّة لاسباب، منها أمن اللبس في النسبة إلى المركّب المزجي أو العددي.

قائمة المصادر والمراجع:

أحمد حسن حامد، قضية الخفة والثقل وأثرها في النحو العربي، مجلة النجاح للأبحاث، المجلد الثاني، العدد السادس، 1992.

الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي نجم الدين، **شرح شافية ابن الحاجب** (ت686هـ) مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (ت193هـ) تحقيق وضبط وشرح محمد نور حسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975م.

الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي نجم الدين، **شرح كافية ابن الحاجب**، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، بنغازي، 1978م.

استيتية، سمير شريف، "حروف القلقلة دراسة فيزيائية مخبرية"، **مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها**، العدد العاشر، رجب، 1431هـ، 2013م.

استيتية، سمير شريف، **الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003م.

استيتية، سمير شريف، **علم الأصوات النحوي ومقولات التكامل بين الأصوات والنحو والدلالة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2012م.

ابن الأنباري،أبو البركات عبد الرحمن بن محمد،أسرار العربية،تحقيق محمد بهجة البيطار،دمشق،مطبعة الترقي،1957.

أنيس، إبراهيم، **الأصوات اللغوية**، ط5، مطبعة الأنجلو المصرية، القاهرة 1975م.

امرئ القيس، **ديوان امرئ القيس**، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، ط4، دار المعارف، القاهرة، كورنيش النيل.

بروكلمان، كارل، **فقه اللغات السامية**، ترجمة رمضان عبد التواب، الرياض، 1977م.

بشر، كمال، **دراسات في علم اللغة**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998م.

بشر، كمال، **علم الأصوات**، دار غريب للنشر، القاهرة، 2000م.

جابر زيدان مخلف، إلتقاء الساكنين وأثره في النطق العربي، مجلة الحكمة، العدد الثامن، 1416 هـ.

الجرجاني، علي بن ممد بن علي (806هـ)، **التعريفات**، الدار التونسية للنشر، تونس، 1971م.

الجزري، محمد أبو الخير بن محمد، **النشر في القراءات العشر**، دار الكتب العلمية بيروت، د ت.

ابن جني الموصلي ابو الفتح عثمان (392هـ)، **الخصائص**، ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

ابن جني الموصلي، أبو الفتح عثمان (392هـ)، **سر صناعة الإعراب**، ج1، دار الكتب العلمية بيروت، 2000م.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1999م.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، المنصف، **شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني** (ت392هـ)، دار إحياء التراث القديم، بيروت، 1954م.

حسان، تمام، **اللغة العربية معناها ومبناها**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1973م.

خلوف نعيمة، **التعاملات الصوتية مع ظاهرة الخفة والثقل في المباني الإفرادية**، مشروع الصوتيات والعروض وموسيقى الشعر، جامعة وهران، الجزائر، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير،2013/2012.

ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت 321هـ)، **جمهرة اللغة**، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار صادر، بيروت، 1987.

ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، جمهرة اللغة، حيدر أباد، الهند، 1345هـ.

رياض يونس خلف، ظاهرة اللبس في الصرف العربي، جامعة الموصل، قسم اللغة العربية، مجلة التربية والعلم، العدد الأول، 2013.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن احمد (ت538هـ)، **المفصّل في صنعة الإعراب**، تحقيق علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، 1993م.

ساقي، فاضل مصطفى، **أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة**، مكتبة الخانجي، القاهرة.

ابن السرّاج، أبو بكر، **الأصول في النحو**، محمد بن السريّ بن سهل النحوي (ت316هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي (ت180هـ)، الكتاب، ط3، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هظن 1988م.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية للنشر، صيدا.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، القاهرة، 1327.

شاهين، عبد الصبور، **القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث**، مكتبة الخانجي، القاهرة.

الشايب، فوزي حسن، **أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية**، عالم الكتب الحديث، اربد، 2004م.

شمس الدين القرطبي، تفسير القرطبي، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1964م، ج1.

ابن الشجري، ضياء الدين هبة الله بن علي بن حمزة، (ت542هـ)، **أمالي ابن الشجري**، تحقيق محمود محمد الطانجي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1991م.

عبد التواب، رمضان، **المدخل إلى علم اللغة**، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1980م.

عبد الصبور شاهين،المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي،حقوق الطبع 1980م،مؤسسة الرسالة للنشر ،بيروت.

عبد القادر مرعي، كراهية توالي الأمثال في العربية، جامعة مؤتة، مؤتة للبحوث والدراساتن المجلّد التاسع، العدد الأول،1994.

عبد الله، محمد فريد، **اللبس وتأثيره في التقعيد اللغويّ في العربية**، رسالة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، 2006م.

عفيفي، النحو العربي،كليّة دار العلوم جامعة القاهرة،ط1417،1هـ،1996م.

ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني (ت395هـ)، **مقاييس اللغة**، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتب العلميّة، بيروت.

فاضل مصطفى الساقي،أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة،مكتبة الخانجي.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد، **العين**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت.

فوزي حسن الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، عالم الكتب الحديث، اربد، الأردن، 2004م.

فيروز أبادي، أبو طاهر محيي الدين محمد بن يعقوب (817هـ)، **القاموس المحيط**، مكتبة النوري، دمشق، د ت.

قاضي، عبد الفتاح، **القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب**، القاهرة، 1952م.

لوسرة محمد، السمات الدلالية لظاهرة الخفة في اللسان العربي، جامعة وهران الجزائر، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، 2013/2014.

مالك،ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجباني، ت672هـ، دار التعاون للنشر، ج1.

المبرّد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي (285هـ)، **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، دار عالم الكتب للنشر، بيروت.

مصطفى، إبراهيم، احمد الديات، حامد عبد القادر، مجمع اللغة العربية، محمد النجار، **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية (دار الدعوة للنشر)، القاهرة.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل، **لسان العرب**، طبعة مصورة عن طبعة بولاقن، المؤسسة المصرية للتأليف، القاهرة.

منيرة بنت محمود، الأصل النحوي، توالي الأمثال اللفظية والمعنوية، مجلة جامعة الإمام، العدد الأول،1429 هـ.

وافي، علي، علم اللغة، ط3، دار المعارف، القاهرة، 1950م.

ابن يعيش، شرح المفصل،تحقيق أحمدالسيد أحمد،دار العلوم،جامعة القاهرة،المكتبة التوقيفية.

Abstract

Al-hammouri, ReemYahya. Explanation of Escape Arabic Morphology A study Review of Sharh Al-Mofassal of Ibn Ya'ish. Yaromouk Univircity. 2019. Master thesis, (Supervisor: prf. Abd alqader bani bakr).

This study deals with the phenomenon of interpretation by escape in the old Arabic language lesson as presented in "Sharh al-Mufassal" by the grammarian Ibn Ya'ish. For the interpretations of this morphological phenomenon are not in any case separated from its audio interpretations. In fact, most of its issues are explained on an audit basis. The aim of this study is to find out how the interpretation by escape affects the word structure in Arabic in different linguistic forms. To achieve this goal, the researcher traced the concept of escape in old and modern sources, defining its purpose as well as the difference in its terminology. The researcher also dealt with the impact of escape in various linguistic issues, and clarified the scholars' opinions in these matters. Among the issues discussed are: escape from the quiescent to the movent, such as starting with vowel and transferring the haraka in the pronoun "nahnu"; escape from the quiescent to the qalqala letters, which are neither consonant nor vowel; escape from doubleness to singleness; escape from doubleness by elision such as in the lam al-amr which comes with the second person subject; escape by elision and addition like deleting the hamza and singling the asserting nun; escape from confluence of two quiescent such as in the femininity "t" and verbal nouns; escape from succession of similar sounds by differentiating them either by tahrik or taskin or elision or separation. Other escape methods are also discussed. The researcher arrived at a number of conclusions, most notably is that the phenomenon of escape had been studied by both old and modern scholars, but still remained, according to my knowledge without a clear definition—a problematic issue which the researcher has endeavored to solve.